صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثانية / العدد ٢٣ / أيلول / ٢٠١٥

التغيير الديموغرافي في سوريا
سنوات الحرب والتهجير ترسم ملامح أخرى للبلاد

إعدامات داعش بدير الزور
محاكمةٌ غائبةٌ واستهدافٌ للنسيج الاجتماعيّ

قرار روسيا في سوريا يكلفها مليوني دولار يومياً..

عدسة: دليل سليمان

الفهرس

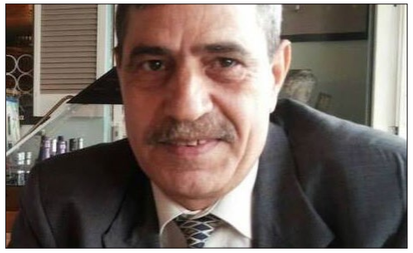

حوار مع المحامي والحقوقيّ ميشيل شمّاس

«الفيفا» والكاهن والشيطان

مالكو السفن السورية استبدلوا أعلامها قبل الثورة

استمرار عجلة التعليم في إدلب رغم كلّ المعوقات

بين منفَيَين
قراءةٌ في كتاب بوّابات أرض العدم للروائية السورية سمر يزبك

شهرية تعنى بالشأن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
Email:
info@suwar-magazine.org
Facebook:
suwar-magazine
website:
www.suwar-magazine.org

صادرة عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA.

info@ccsdsyria.org
www.ccsdsyria.org

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

التدخّل الأجنبيّ جزءٌ أساسيٌّ من الأزمة، فهل يكون جزءاً من الحلّ؟

دخلت الأزمة السورية مرحلةً جديدةً مع التدخّل الروسيّ العسكريّ المباشر في أتون الحرب السورية، لتتحوّل البلاد إلى ساحة حربٍ دوليةٍ تتناطح فيها الدول والأطراف الفاعلة على مسرح الأحداث لتحقيق مصالحها، وتتراجع معها، أو تغيب، التحرّكات السياسية من أجل إرساء حلولٍ سياسيةٍ للأزمة السورية، تأخذ في الحسبان طموحات ومطالب الشعب السوريّ.

وبذلك يتمّ تغيب السوريين، داخلياً وخارجياً، عن محاولة إيجاد مخرجٍ سلميٍّ لحالة التنازع التي يعيشونها منذ خمس سنوات، خاصّةً وأن الأطراف السورية لم تكن تحمل مشاريع وطنيةً حقيقيةً، ورؤيةً واضحةً لمسارات التحوّل الديموقراطيّ، وحلاً وطنياً يرضي جميع السوريين، بعد أن فقدت آليات التحكّم بتسليمها مصيرها ومصير الشعب السوريّ لأطرافٍ إقليميةٍ تبحث لنفسها عن أدوارٍ، أو لتحقيق مصالح إستراتيجيةٍ كبرى على حساب مصالح الشعب السوريّ.

المصالح الإستراتيجية الكبرى، ومحاولة استعادة الأدوار على الساحة الدولية، أو إيجاد دورٍ إقليميٍّ لبعض الأطراف، ومحاولة تحوير المسألة السورية وجعلها جزءاً من مسألةٍ أكبر في المنطقة؛ كلها أهدافٌ تعمل عليها الأطراف المختلفة المتدخّلة في مسارات الأزمة السورية، بل تراها أكثر أهميةً من الدم السوريّ، وتفاقم عواقب حالة الصراع في سوريا، وذلك بهدف استنزاف الأطراف الأخرى وإنهاكها في الصراع السوريّ، لإعادة بناء وترتيب أوراق المنطقة وفق مصالح معيّنة.

وعلى هذا الأساس فإنّ جزءاً كبيراً من حالة الصراع الدائرة اليوم في سوريا هو بفعل التدخلات الخارجية، ولتحقيق أهداف الأطراف الإقليمية، وليس مرتبطاً بمطالب الشعب السوريّ في الحرّية والعدالة. وبذلك أصبح حلّ المسألة السورية غير مرتبطٍ بالسوريين وحدهم، بل بات قضيةً دولية. وعلى الدول الفاعلة في المنطقة أن تتحمّل مسؤولياتها كاملةً في إيجاد حلٍّ جذريٍّ للصراع، ورسم خططٍ متكاملةٍ لإعادة إعمار البلاد، وكذلك إعادة توطين السوريين في بلادهم بعد أن فاضت بهم دول اللجوء القريبة والبعيدة.

الحلّ السوريّ المرتقب لا يمكن أن يتمّ إلا في ظلّ نظامٍ ديموقراطيٍّ متكاملٍ يشمل جميع السوريين بإشرافٍ دوليٍّ، وبضماناتٍ تقدّمها جميع الدول المؤثرة في المنطقة. فإن كانت هذه الدول جزءاً من المشكلة فهي أيضاً جزءٌ من الحلّ، وعليها أن تدرك ذلك قبل أن تؤدّي صراعاتها المتعدّدة على الأرض السورية إلى نتائج لا تحمد عقباها بالنسبة إلى الجميع؛ خارج سوريا وداخلها.

التغيير الديموغرافي في سوريا
سنوات الحرب والتهجير ترسم ملامح أخرى للبلاد

عن سوريا المفيدة والتقسيم والتغيير الديموغرافي

كمال سعيد

النظام السوري وإيران يعيدان تشكيل مدينة دمشق

كمال السروجي

النتائج البيئية لهجرة السوريين
سوريا مصدر للعواصف الرملية، والديموغرافية

محمد همام زيادة

«إعادة إعمار» بابا عمرو: تطهير عرقي بتواطؤ أممي!

أحمد العلي

عن سوريا المفيدة والتقسيم والتغيير الديموغرافي

كمال سعيد

دفعت الوقائع العسكرية التي فرضتها قوات المعارضة على الأرض، المتزامنة مع خروج محافظة إدلب بكاملها عن سيطرة قوات النظام، رئيس النظام السوري بشار الأسد للإقرار علناً بمشروع «سوريا المفيدة»، والذي لطالما بقي طي الكتمان، تدور الأحاديث حوله على شكل تحليلات ميدانية، إذ ذكر في آخر خطاباته ما مفاده بأن الضرورات الميدانية تفرض واقعاً تركّز فيه الحكومة السورية على مناطق أكثر من مناطق أخرى.

تمتد «سوريا المفيدة» التي يحاول النظام إنشاءها من الزبداني على الحدود اللبنانية، مروراً بالعاصمة دمشق، ومحافظة حمص بجزئها الواقع غربي نهر العاصي، ومدن الساحل السوري طرطوس واللاذقية، وصولاً لمدينة كسب على الحدود التركية.

ويبدوا جلياً استمرار النظام بهذا المخطط من خلال تنازله عن أطراف سوريا غير المفيدة بالنسبة له، بعد تسليمه منذ نحو ثلاثة أشهر منطقة تدمر لتنظيم داعش، ومحافظته على بعض النقاط في شرق وشمال شرق سوريا كمطاري القامشلي ودير الزور، لتكون ورقة ضغط على الأطراف المتحالفة معه من تحت الطاولة، فيما ترك مدينتي الحسكة والقامشلي بيد قوات الحماية الكردية وميلشياتها.

والجديد في الأمر اليوم تدخل روسيا بطيرانها، مع توقعات بمشاركة مقاتلين روس في العمليات العسكرية على الأرض، ضد قوات المعارضة في الأيام المقبلة، ويرى المتابعون للشأن السوري أن لروسيا عدة مخططات تحاول فرضها، جميعها تصب في مصلحة النظام والمحافظة على رأسه، ولو على مساحة صغيرة من رقعة البلاد.

وعلى خلاف ما أعلنت روسيا حول أن سبب قدومها هو محاربة الإرهاب، أكدت المنظمات الحقوقية أن ما يزيد عن ٩٠٪ من أهداف الطيران الروسي تركزت على مناطق الجيش الحرّ المعتدل والحاضنة الشعبية له من السكان المدنيين، ويرجّح خبراء أنه في حال استطاعت قوات المعارضة امتصاص المرحلة الأولى، والتي تعتبر الأصعب في الحروب، فإن روسيا ستحاول تحقيق انتصارات في نقاط استراتيجية محددة كريف حمص الشمالي وريف حماة، ما يعزز موقف النظام التفاوضي في أي مؤتمر مستقبلي للحل السياسي، كما يرى آخرون أن لروسيا أهدافاً أبعد تسعى لتحقيقها من خلال استهداف المحافظتين السابقتين، وهي رسم وتأمين المناطق المجاورة للمناطق ذات الغالبية العلوية، عن طريق تدميرها وتهجير من تبقى من أهلها، لتحقيق بنية جغرافية جديدة تحقق أماناً ديموغرافياً لأي مشروع تقسيم، أو رسم لمناطق نفوذ مستقبلاً في سوريا.

خطة فرنسية قديمة

يستمد النظام السوري خطة سوريا المفيدة، من خطة قديمة كان الاحتلال الفرنسي قد طبقها لتسهيل سيطرته وحكمه لسوريا، مستغلاً النعرات الطائفية وعدم تبلور الهوية الوطنية الجامعة لمنطقة رزحت تحت الاحتلال لقرون طويلة، حيث قسّمت سلطة الانتداب سوريا لأربع دول هي: دولة الدروز في منطقة السويداء، ودولة العلويين على الساحل السوري، ودولتي دمشق وحلب. وبعد احتجاجات شعبية استمرت لعامين قامت سلطة الانتداب بتشكيل ما عرف بالاتحاد السوري المكون من دولتي حلب ودمشق ودولة العلويين عام ١٩٢٢، ولكن عام ١٩٢٤ قرر الانتداب إلغاء الاتحاد وتوحيد دولتي حلب ودمشق بدولة واحدة حملت اسم سوريا، وعادت دولة العلويين للاستقلال، حتى اندلاع الثورة السورية الكبرى، والتي كان من أهم نتائجها إعادة توحيد سوريا، والنضال حتى استقلالها بحدودها التي يعرفها الجميع قبل آذار ٢٠١١ ، ذكرى انطلاق الاحتجاجات في سوريا.

النظام السوري وإيران يعيدان تشكيل مدينة دمشق

كمال السروجي

تصف الطالبة الجامعية يارا حال دمشق بالقول: «لم تعد دمشق مثلما تركها أبنائها قبل عام وأكثر، كل شيء تغير، المدينة أصبحت ضيقة، الناس يعيشون حالة خوف من كل شيء: القذائف، الغلاء، البطالة، السرقة والخطف، يخافون أن يُسلبوا بيوتهم، يخشون من امتداد المعارك إلى مدينتهم ومواجهة نفس مصير الغوطة، الكثيرون سافروا لأسباب متعددة وحلّ مكانهم أناس جدد، آلاف الشباب هاجروا، المستقبل مجهول، وجوه ولهجات ولغات جديدة بتنا نسمعها، طقوس دينية في الشوارع لم نكن نراها سوى على شاشات التلفاز، أذهب للجامعة ولا أعرف إن كنت سأعود لبيتي سالمة، دمشق التي يعرفها السوريون، تغيرت وربما للأبد، وتحولت لمدينة أخرى لا تشبه ما طبع في ذاكرة أي إنسان زارها».

النظام يبدأ بهدم بساتين المزة

بدأت محافظة دمشق مؤخراً بتنفيذ أعمال الهدم في منطقة بساتين المزة، ويتلقى سكان المنطقة يومياً عشرات التبليغات عبر المخاتير بضرورة الإسراع بإخلاء البيوت مع وعود بتعويضات مالية.

وكان رأس النظام السوري بشار الأسد، قد أصدر المرسوم رقم ٦٦ عام ٢٠١٢، والقاضي باعتبار منطقة بساتين المزة ومناطق أخرى بدمشق، مناطق سكن عشوائي يجب إعادة تنظيمها، ويقسم المشروع لمنطقتين، الأولى بمساحة ٩٢١٤ هكتاراً جنوب شرقي منطقة المزة، والثانية بمساحة ٨٨٠ هكتاراً جنوبي منطقة المتحلق الجنوبي.

وبرر مدير دائرة التنظيم بمحافظة دمشق والمسؤول عن المشروع ،المهندس جمال اليوسف، في تصريحات صحفية المشروع الجديد بأنه عمراني تنظيمي يهدف لإعادة تنظيم وتطوير مناطق المخالفات والسكن العشوائي.

في حين يقول الناشط علاء الدمشقي، عضو تنسيقية المزة لمجلة صور: «أهداف النظام أبعد من التصريحات الإعلامية، فالخبراء العسكريون والأمنيون الإيرانيون لديهم تخوفات حقيقية من جغرافية المنطقة واتصالها ببساتين داريا والغوطة الغربية التي استعصت عليهم ولم يستطيعوا السيطرة عليها طوال السنوات الماضية، إضافة لتخوفات من السكان كونهم من أوائل الخارجين بمظاهرات مناهضة للنظام خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢».

ويتابع كلامه: «المزة منطقة حيوية فيها السفارة الإيرانية ومقرات النظام الأمنية إضافة للقصر الجمهوري (قصر الشعب)، تأمينها وحمايتها هي الهدف الأول للنظام، وعلى ما يبدو فإن المستشارين الأمنيين الإيرانيين يرون أن حماية المنطقة تتطلب هدمها وتهجير سكانها، وإحلال وجوه جديدة مناصرة مكانهم».

ويتساءل علاء عبر المجلة: «في المزة هناك مناطق مخالفات أخرى كالمزة ٨٦، لماذا لم يقم النظام بإخلائها وإعادة بنائها؟».

ويهدد المشروع آلاف العائلات من الطبقة المتوسطة والفقيرة، والتي تعتمد في حياتها على ما تزرعه في بساتينها، إضافة للمئات من العائلات النازحة من الريف الدمشقي.

يقول أحد سكان الحي، رفض ذكر اسمه للضرورة الأمنية: «المثير للسخرية أن النظام يبلّغ السكان عن طريق مختار المنطقة المرتبط بالأمن، أن المحافظة ستعوض السكان بـ ٢٥ ألف ليرة شهرياً كبدل لاستئجار بيت في منطقة أخرى ، علما أن أجرة البيت في دمشق لا تقل عن ٥٠ ألف ليرة شهرياً».

ويضيف: «تخيل أنك تستيقظ صباحاً على صوت جرافة تعمل بحماية مفرزة مدججة بالسلاح من الأمن العسكري، تريد أن تهدم بيتك وتخرجك من أرضك».

حضور ديني

تحولت مؤخراً الساحات المحيطة الجامع الأموي وباب توما وحي الجورة لمراكز احتفالات دينية تدعمها السفارة الإيرانية بشكل دوري، وأصبحت أسواق دمشق القديمة المحيطة بها، مناطق تطوف فيها عناصر الميلشيات الشيعية التي استجلبها النظام من إيران والعراق وأفغانستان، والمقدرة بحوالي ٢٤ مجموعة، بأعداد تصل لعشرات الآلاف.

تتحدث أم صلاح من سكان حي العمارة للمجلة: «لم نكن نرى هذا الشيء من قبل في دمشق، كل يوم جمعة تمر من أمام بيتي مسيرة دينية كبيرة أسمع فيها اللهجات العراقية والإيرانية ولغات لا أخرى لا أفهمها». وتسببت هذه المظاهر الجديدة بظهور مخاوف حقيقية لدى الأهالي من تغيير ثقافتهم الدينية والحياتية والتي ولدوا وتربوا عليها، في ظل قبضة أمنية محكمة للنظام وميلشياته على المدينة.

يقول أبو أحمد أحد تجار سوق الحميدية للمجلة: «لم يكن الشعب السوري يوماً طائفياً، فبجوار سوق الحميدية ومنذ مئات السنين هناك حيا باب توما المسيحي والجورة الشيعي، وكنا نعيش حياة جميلة بعيدة عن الخلافات والمشاكل».

ويتابع: «خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦، دعمنا حزب الله بصفته مقاوماً لإسرائيل، وفتحنا بيوتنا لاستقبال النازحين اللبنانيين، ووضعنا صور حسن نصر الله على واجهات محالنا، أما اليوم فلم نعد نستطيع السكوت عن مظاهر التشيع التي يحاول النظام والسفارة الإيرانية فرضها على المدينة، فدمشق القديمة تحولت لمزار ديني كبير».

المال والنفوذ مقابل التطوع

تحاول السفارة الإيرانية عن طريق سماسرة سوريين استمالة الكثير من أبناء دمشق للتطوع مع ميلشياتها، عن طريق تقديم ميزات للمتطوعين كالرواتب العالية والتي تصل لحد ٥٠ ألف ليرة سورية، إضافة للمساعدات الغذائية، وتسهيلات في المؤسسات الحكومية والحياة اليومية.

يتحدث ناصر عن مبررات تطوع أخيه الأصغر مع حزب الله قائلاً: «من ليس محسوباً على النظام في دمشق عليه السفر خارج سوريا، التطوع مع حزب الله يعطي الإنسان نفوذاً ويؤمن الحياة اليومية، من يحمل السلاح في دمشق يستطيع تأمين أسطوانة الغاز والمحروقات والخبز بشكل أسهل».

مصادرة بيوت السوريين من أصل تركي

تقوم اللجان الشعبية منذ نحو شهرين وسط صمت محافظة دمشق، بمصادرة عدد من البيوت الفارغة في حي الأتراك بحي الشيخ محي الدين على سفح جبل قاسيون.

يقول أحد سكان الحي لمجلة صور: «يداهم الشبيحة البيوت الخالية من سكانها، والتي سافر أصحابها نتيجة الوضع الاقتصادي المتردي أو الخطورة الأمنية، بعد الاتهامات التي طالت سكان الحي بالتعامل مع الحكومة التركية، ويقومون بتغيير أقفال البيوت وينقلون محتوياتها لجهة مجهولة».

ويتابع: «عند توجهي لمحافظة دمشق للسؤال عن بيت أقاربي الذين غادروه منذ أكثر من

عام، طلب الموظفون مني جلب أوراق تثبت ملكية البيت أو قدوم صاحب العقار، ولا أستطيع تأمين ذلك، وبالتالي ضاع حقنا فيه".

أسعار مضاعفة

يضطر الكثير من الأهالي نتيجة البطالة وسوء الحالة الاقتصادية والمخاطر الأمنية المتزايدة، لبيع أملاكهم والسفر خارج سوريا، ويعمل سماسرة وتجار عقارات لصالح النظام والسفارة الإيرانية، الذين يستغلان الجميع لتنفيذ مخططات أبعد.

يقول علاء الدمشقي لمجلة صور: «تشتري السفارة الإيرانية العقارات بطرق مباشرة وغير مباشرة، وتسجلها باسم أشخاص موالين لها، أو يشاركونها في ملكيتها».

ويتابع كلامه: «تتركز حركة الشراء وسط العاصمة، حيث اشترت السفارة فنادق آسيا والليوان وفينيسيا والبتراء بمنطقة البحصة، وحولتها لسكن لميليشيا أبو الفضل العباس، يدفع الوسطاء مبالغ مالية طائلة تفوق قيمة هذه العقارات، لدفع المالكين للبيع، وفي حال رفضهم يتعرضون لمضايقات أمنية وملاحقات قضائية وتهم أخرى كالتهرب الضريبي».

تغيير ديموغرافي بطيء

مع استلام حافظ الأسد سدة الحكم عام ١٩٧٠، انتهج سياسة تغيير ديموغرافي وجغرافي بطئ، بما يضمن سيطرته بشكل كامل على العاصمة، وربطها بمنظومة أمنية مضادة لأي عمل عسكري مضاد قد ينقلب عليه.

وعمل على استجلاب عشرات الآلاف من الشباب من الساحل السوري ومناطق سورية أخرى، وطوّعهم في الأجهزة الأمنية والجيش، وأنشأ أحياء جديدة أسكنهم فيها كمنطقة عش الورور المطلة على حي برزة، والمزة ٨٦ نسبة للكتيبة ٨٦ التي سكن عناصرها بجوارها، كما أنشأ رفعت الأسد حي السومرية المقابل لمنطقة معضمية الشام وسماه باسم ابنه.

يقول أبو كامل، وهو رجل سبعيني عاصر حقبة الثمانينيات لمجلة صور: «ارتفعت أسعار البيوت كثيراً أيام الثمانينيات والتسعينيات، ونتيجة للضائقة المادية التي كان يمر بها السوريون وقت ذاك، قام الكثير منهم ببيع بيوتهم في قلب العاصمة دمشق وخصوصاً منطقة المزة، وانتقلوا للأرياف المجاورة للعاصمة».

ويتابع: «ضباط الأمن والجيش والتجار المتعاملين مع النظام هم من اشترى هذه العقارات، هذا الأمر أدى لوجود ملاك جدد للمنطقة، وخروج السكان الأصليين».

أما المقدم المنشق أبو ابراهيم فيقول لمجلة صور: «حاول النظام من زمن بعيد السيطرة على دمشق، حيث بنى قصر الشعب على قمة جبل قاسيون، كما جعل من الجبال المطلة على المدينة، مراكز للفرقة الرابعة والحرس الجمهوري: الدرع الأول لحماية النظام، هذا الشيء لم يأت عن عبث، وهو مخطط له من زمن طويل».

النتائج البيئة لهجرة السوريين
سوريا مصدر للعواصف الرملية، والديموغرافية

محمد همام زيادة

ضربت في أوائل شهر أيلول الماضي، عاصفة رملية منطقة الشرق الأوسط، استمرت لمدة عشرة أيام، وتسببت بموت عدد من الأطفال وكبار السن، وإصابة المئات بحالات اختناق، كما تسببت بتوقف حركة السير في عدد من المناطق شرقي سوريا وفي الأردن ولبنان.

لا يعتبر هذا النوع من العواصف جديداً على المنطقة، فقد جرت العادة أن تصل لسوريا من الصحراء الأردنية والعراقية والسعودية في أشهر الصيف الحارة، لكن الجديد هذا العام أن تكون سوريا مصدر تلك العاصفة، وأن تنتقل منها لدول الجوار، كما أكد خبراء المناخ.

يقول الدكتور عبد العزيز ديوب العميد السابق لكلية الزراعة بجامعة حلب لمجلة صور: «الملاحظ هذا العام ليس شدة العاصفة فقط، لكن توقيتها في فصل الخريف الذي يعتبر ظاهرة غريبة».

ويتابع: «وصلت نسبة جزيئيات الغبار لما يزيد عن ألفي ميكروغرام في المتر المكعب، وهو رقم مرتفع جداً مقارنة مع المعدلات الطبيعية المقدرة بحوالي مئة ميكرو غرام في المتر المكعب من الهواء بالحالة الطبيعية".

انخفاض المساحات الخضراء

تسببت الحرب الدائرة في سوريا منذ نحو ثلاثة أعوام بانخفاض المساحات المزروعة في جنوبي وشمال وشرقي سوريا، ونزولها لمستويات لم يشهدها تاريخ سوريا الحديث.

يقول أبو أيمن وهو مزارع سابق من الحسكة لمجلة صور: «كنت أزرع ٥٠٠ هكتار من القمح سنوياً، أما اليوم فأزرع حوالي مئة فقط، نتيجة قلة المياه وغلاء المبيدات الحشرية والبذار وارتفاع أسعار المحروقات».

كما تسببت المعارك الدائرة بين داعش والنظام ببادية حمص، وإنتاج النفط بشكل بدائي في محافظتي دير الزور والحسكة، باختفاء المسطحات الخضراء والنباتات التي كانت تشكل غطاءً يثبت التربة في البادية السورية والمناطق الصحراوية.

يقول الدكتور ديوب للمجلة: «استخدام الأسلحة الثقيلة والطيران من قبل النظام، تسبب بتدمير التربة الزراعية في الكثير من الأراضي، كما أن احتراق الغابات وزوال أجزاء كبيرة منها في جبال اللاذقية التي تضم أهم الغابات الحراجية في سوريا، زاد من مساحة الأراضي الجرداء، ويزيد مفاعيل التغير المناخي، وهذه العواصف أحد نتائجها».

ويضيف: «تشكل البيئة وحدة مشتركة ومترابطة، خرابها في منطقة سوف ينعكس على المناطق الأخرى، وهذا ما حصل عندما انتقلت العاصفة الرملية لمختلف أنحاء الشرق الأوسط".

علاقة عكسية بين الديمغرافيا والبيئة

تسبب استمرار الحرب في سوريا، بهجرة الآلاف من الشباب نتيجة التضييق عليهم من قبل تنظيم داعش في المناطق الشرقية من سوريا، كما تسبب النظام بهجرة أعداد كبيرة من محافظة درعا المشهورة بالزراعة، هذا الأمر خفض مساحات الأراضي المزروعة، وتسبب بترك آلاف الهكتارات دون فلاحة، ما زاد من نسبة التصحر في سوريا، وخلق حالة من عدم توازن ديمغرافي في نسب السكان.

يقول الأستاذ عبد الكريم الصقر من ريف الرقة لمجلة صور: «هجرة الشباب من المحافظة، تسببت بعدم توازن في نسب الذكور والاناث، وخلق مشاكل اجتماعية كالعنوسة وغيرها، اليوم الكثير من القرى أصبحت خالية من الشباب، تدخل إليها ولا ترى سوى كبار السن والنساء والأطفال».

وبالمقابل خلّفت الظروف البيئية التي تمر على سوريا في العامين الماضين كالجفاف وقلة مياه الأمطار وصعوبة تأمين المياه لري الأراضي الزراعية وارتفاع أسعار المحروقات الضرورية لضخها، بهجرة الكثير من المزارعين، ما يثبت أن البيئة تؤثر وتتأثر بالتغيرات الديموغرافية وتوازناتها.

«إعادة إعمار» بابا عمر: تطهير عرقي بتواطؤ أممي!

أحمد العلي

مع نهاية شهر آب الماضي، صادق مجلس مدينة حمص التابع لحكومة النظام على المخطط التنظيمي العام لمشروع إعادة إعمار حي بابا عمرو والمناطق المحيطة به، وفقاً للمرسوم رقم ٥ لعام ١٩٨٢ وتعديلاته.

وتقدر مساحة المشروع بقرابة ٢١٧ هكتاراً، ويتألف من ٤٦٥ مقسماً، بالإضافة للمنشآت الخدمية الكاملة، حسب ما نشر القائمون على المشروع، في المخططات والصور التي تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي.

وكان القرار قد صدر سابقاً بتاريخ ٢٣-٩-٢٠١٤ وقضى باعتبار حيي بابا عمرو والعباسية منطقتي سكن عشوائي يجب إعادة تنظيمهما، وأعطى القرار وقتئذ الضوء الأخضر لهدم الحي، ولكن تخوفات مجلس المحافظة من ردات فعل الأهالي والشارع المعارض دفعته لتأجيله.

يُقدر عدد سكان حي بابا عمرو بحوالي ١٠٠ ألف نسمة حسب إحصائيات عام ٢٠٠٨، ويُعتبر من أوائل أحياء حمص المنتفضة في وجه النظام، ويُشكل سكانه حاضنة شعبية قوية للجيش الحر وفصائل المعارضة المسلحة، ونتيجة للعنف المفرط من النظام، تم تهجير سكانه بشكل كامل على دفعتين، الأولى في شهر آذار من عام ٢٠١٢، والثانية في ٢٠١٣ بالتزامن مع انسحاب مقاتلي المعارضة، حيث دخلت ميليشيا الشبيحة مع قوات النظام، وارتكبا سويةً عدداً من المجازر طالت الأطفال وكبار السنّ، ممن لم يسعفهم الحظّ بالخروج من الحي.

وبعد ذلك قام النظام ببناء جدار فاصل يحيط بالحي على ارتفاع خمسة أمتار، تقوم بحراسته حواجز أمنية تتمركز على أبوابه.

يقول المهندس عبيدة الحمصي، أحد أبناء الحي السابقين لمجلة صور: «هذا الجدار أشبه بجدار الفصل العنصري الذي بنته إسرائيل في فلسطين، بناه النظام لفصل الحي عن مدينة حمص».

ويتابع: «لا أحد يعرف سبب بناء هذا الجدار، لكن من تبقى من القلة القليلة من أهالي الحي بحمص لايُسمح لهم بالدخول، بعد أن تم إسكان عائلات من الأحياء الموالية وبعض ضباط الجيش».

سكان الحي توزعوا في دول الجوار، والقليل منهم مازال في سوريا في مناطق سيطرة النظام، يقول الحمصي عن الموضوع: «غالبية أهالي الحي مطلوبون للأجهزة الأمنية حتى لو لم يكن لهم أي علاقة بالثورة». وفي أعقاب عدة عمليات نزوح داخل سوريا، لجأ الكثير من سكان الحي لدول الجوار، الكثير منهم يسكنون بمخيمات عرسال اللبنانية، وفي تركيا حيث يتركزون بمدينة العثمانية.

والجدير ذكره أن هناك تركيزاً من النظام على إعادة إعمار الحي بشكل لافت، فمنذ نحو عامين أوعز محافظة حمص لكليات الهندسة بجامعة البعث بضرورة تركيز مشاريع التخرج والدراسات العليا حول إعمار الحي، والملاحظ أيضاً أن العمل يتم تحت أعين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «يو إن دي بي».

يتهم الحمصي المنظمة الأممية بالتواطؤ المباشر مع النظام عن طريق سكوتها عن الأمر، ويقول: «إن استُكمل العمل في المشروع بهذه الطريقة، ستكون المنظمة متواطئة بمشاريع تغيير ديموغرافي».

وعن توصيف الحالة قانونيا يقول المحامي خالد الحسين لمجلة صور:»قانونياً منذ تهجير السكان المدنيين من الحي يكون النظام قد ارتكب التهجير الجماعي، واليوم يُثبت التهمة عليه، فبعد طرد السكان الأصليين، يحاول إعادة بناء مشاريع جديدة على أنقاض الحي القديم، وإحلال سكان جدد مكان سكانه، بقصد تغيير ديموغرافية المنطقة بأكملها».

«الفيفا» والكاهن والشيطان

نارت عبد الكريم

قد تقلب بعض الأحداث أو المعلومات حياة الإنسان رأساً على عقب، كفردٍ أو كنوعٍ بمجمله. فإذا قِيلَ لأحدنا إنَّهُ ابنٌ لقيطٌ، وإنَّ أبويه الحاليين ليسا هما أبويه الحقيقيين، فإنَّ خبراً كهذا سيغيّر مجرى حياته تماماً، ويعدّ بمثابة زلزالٍ معنويٍّ كبير، كما تَغيَّر مجرى حياة البشرية قاطبةً عندما قالَ لنا كوبرنيكوس إنَّ الأرض ليست مركز الكون، وإنَّها مجرّد جرم تافهٍ يدور حول الشمس، مثله مثل باقي الأجرام. ومثله آينشتاين الذي قلبَ حياتنا رأساً على عقب عندما جاءَ بنظريّته النسبية. فماذا لو جاء أحدٌ ما وأخبرنا أنَّ الجحيم الذي يستوطن مخيلة البشرية منذ آلاف السنين، ونعتقد بوجوده بعد الممات، لا يستعرُ ناراً بانتظارنا في مكانٍ ما من هذا الكون وإنَّما هو هنا، الآن وفي هذه اللحظة، وما نحن إلاَّ مجرّد وقودٍ فيه، نتلظّى بناره ليل نهار ولكننا لا ندرك أنَّ ما نحن فيه هو الجحيم بعينه، ربَّما لأنَّ أحداً ما وضع على بابه لُصَاقَةً كُتبَ عليها «حضارة حديثة».

فالجحيم عند البوذية هو استمرار الألم والمعاناة والقلق المرتبطين بالرغبة، والتخلص من الرغبة يعني الخلاص والانعتاق. أمَّا عند التاوية فهو العمل ضد الطبيعة الأصلية للإنسان، والنعيم يعني الاستسلام لها والانقياد معها. وعلى كلّ حالٍ ليس هناك أسهل من أنْ ترى الجحيم، إنْ كنت لا تشعر به، فما إنْ تدير شاشة التلفاز حتى تراه بأمّ عينيك؛ حروبٌ ومجازر، تطرّفٌ وعنصرية، هجراتٌ ومجاعاتٌ، أزماتٌ ماليةٌ وتلوّثٌ وانحسارٌ للغطاء النباتيّ وتراجعٌ لكلّ ما هو إنسانيٌّ وجميلٌ لصالح كلّ ما هو قبيحٌ وفاسد. فالفساد، على سبيل المثال، وصلَ حتى إلى مؤسسة «الفيفا» العريقة. وحتى الشيطان راعَهُ ما حدث ويحدث للبشر، في القصة التي كتبها دوستويفسكي على جدران سجنه في العام ١٨٤٩، حين قال للكاهن: نعم، هذا هو الجحيم، لا يمكن أنْ يكون هناك جحيمٌ أسوأ من هذا. ألم تكن تعي ذلك؟

المجتمع المدني من منظور مختلف

جاد الكريم الجباعي

نتطلع في هذه المقالة الموجزة إلى تفكيك أدلوجة المجتمع المدني وتضاده القطعي مع «المجتمع الأهلي»، سواء نظرنا إليه، أي إلى المجتمع المدني على أنه «منظومة الحاجات»، حسب هيغل، أو على أنه «المسرح الواقعي للتاريخ» حسب ماركس. هاتان النظرتان كلتاهما لا تخرجان «المجتمع الأهلي» من دائرة «منظومة الحاجات»، ولا تستبعدان كونه «المسرح الواقعي للتاريخ»، ولا تنفيان كونه شكلاً من أشكال «الحياة الأخلاقية». ولكنهما تعينان معنيين مختلفين ومتباينين لما هو التاريخ، إما بصفته «حركة اعتماد» تكرارية أو دوران عقيم حول الذات، وإما بصفته «حركة نقلة»، بتعبير الفلاسفة المسلمين، أي حركة تغيُّر وانتقال من حال إلى حال، ومعنيين مختلفين ومتباينين لما هي الأخلاق، إما بصفتها أخلاق الطاعة والامتثال والتبعية، وإما بصفتها أخلاق الاستقلال والحرية وقوة السلب الخلّاقة.

عملية التفكيك هذه تستلزم خطوتين ضروريتين: الأولى هي التحرر من سلطة النموذج، نعني «نموذج التفكير والإدراك والتمثل والعمل» أو الهابيتوس، بتعبير بيير بورديو ، وتعيُّن هذا النموذج في تصور ذاتي، لا تاريخي، لما هو «المجتمع العربي» أو «المجتمع الإسلامي» وما هو «المجتمع المدني الحديث». ومن الواضح أن الـ «ما هو» يحيل على الهوية الماهوية.

والثانية هي تحرير فكرة المجتمع المدني من الأيديولوجيا، أي من الرؤية الهووية، الجوهرانية، بغية الخروج من ثنوية: التقليد والحداثة، المانوية، كثنوية النور والظلام والخير والشر. فالتصوران المشار إليهما ينطويان معاً على رؤية زمانية، ماضوية أو مستقبلية، تنأى كل منهما عن الحاضر والراهن. وليست الأيديولوجيا سوى ماضويات ومستقبليات وأوهام وتصورات ذاتية.

وإذ تنصرف عملية التفكيك إلى / أو تنحل في النقد، فإن النقد الذي يستحق اسمه ينطلق من نقد التنظيمات الاجتماعية القائمة ومؤسسات الدولة القائمة هنا والآن، حسب المتكلم. في هذا السياق، تقدم لنا عمليات التفكك التي نجمت عن إخفاق ثورات «الربيع العربي» أو تعثرها مادة غزيرة وغنية للنقد الهدام / البناء، الذي يفرز العناصر الحية من العناصر الشائخة والميِّتة في الهيكل الأساسي للمجتمع المعني، ولا سيما الدولة ومؤسساتها، ويتقرَّى سيرورة التمدن، التي تفضي إلى تشكُّل، (لا تشكيل ولابناء)، المجتمع المدني، وما اعترضها ويعترضها من عقبات داخلية وخارجية. فالعبرة ليست في «وجود المجتمع المدني»، بل في مستوى التمدن الذي بلغه المجتمع. فما أكثر ما كان الانسحار

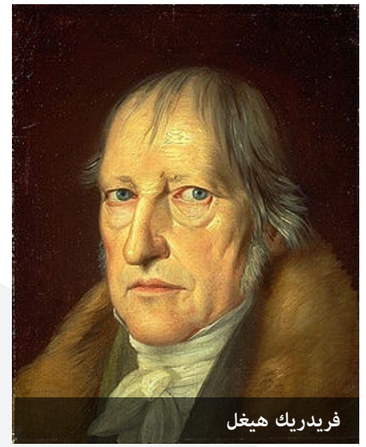
فريدريك هيغل

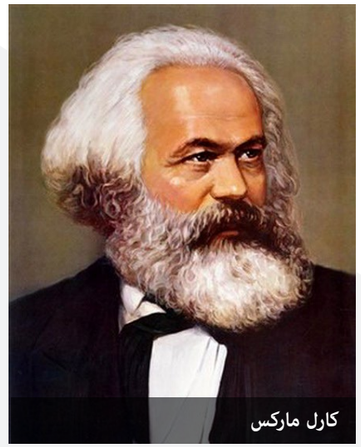
كارل ماركس

بيير بورديو

بالوجود، كوجود المجتمع العربي والأمة العربية أو الإسلامية، يعطل التفكير في أشكال الوجود، هنا، أشكال الوجود الاجتماعي، الاقتصادية منها والثقافية والسياسية والأخلاقية. ما يعني أن مقولة الاجتماع البشري، على اختلاف أشكاله المشار إليها، ومقولة التمدن، مقولتان مفتاحيتان لفهم «مجتمعنا»، لا المجتمع العربي ولا المجتمع الإسلامي ولا المجتمع البورجوازي ولا المجتمع الاشتراكي.

أطروحتنا الرئيسة تقول: المجتمع الأهلي يحمل جنين المجتمع المدني، وإلا فإن التفكير سينصب في «النموذج»، لا في المجتمع القائم هنا والآن وديناميات تشكله، في أفق العصر وعلى إيقاعه، وعوامل نموه وتطوره، أو ركوده وتخثُّره وإعادة إنتاج تأخره التاريخي، وهي ديناميات لا تني ولا تتوقف ولا تكتمل. والإشكالية الرئيسة هي إشكالية العلاقة بين المجتمع القائم بالفعل وبين الدولة القائمة بالفعل، هنا والآن، أيضاً. ولا يستقيم بحث الأطروحة وإشكاليتها، إلا بإعادة تعريف التنظيمات والمؤسسات، والعناية بها، ونقدها، على اعتبارها الهيكل الأساسي للمجتمع، وشرط إمكان الحرية والحياة الإنسانية اللائقة.

المؤسسات في أي مجتمع هي صورة الحياة الاجتماعية ، وأشكال التنظيم التي يولدها رأس المال الاجتماعي، من خلال علاقاته الجدلية بكل من رأس المال الثقافي ورأس المال المادي أو الاقتصادي ورأس المال الرمزي، بصفتها مركباً رمزياً ذا بعدين: تاريخي وكوني أو إنساني. غير أن أشكال التنظيم يمكن أن تكون مجرد هياكل فارغة إن لم تكن مجالات حيوية يمارس فيها الأفراد حياتهم النوعية، أي حياتهم الإنسانية العامة. وإذا استعملنا اللغة الهيغلية يمكن القول إن المؤسسات هي التعبير التاريخي عن خروج الروح الإنسانية من شرنقتها الذاتية إلى فضاء الموضوعية، وتعينها في منتجاتها المادية والروحية، من دون أن تتخلى عن ذاتيتها، فتكون أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، في هذه الحال، «كلية عينية» أو وحدة الذاتية والموضوعية، وهذا ما يجعلها لا صورة عن المجتمع المدني المعني فقط، بل صورة عن الفرد الإنساني، بصفته كلية عينية، أنثى كان الفرد أم ذكراً، ومن ثم فإن المؤسسة / المؤسسات هي الإنسان ممؤضعاً.

فإن اعتبار تنظيمات المجتمع المدني ومؤسساته شروطاً تاريخية لإمكان الحرية وفضاءات لممارستها بالفعل، يطرح العلاقة بين هذه التنظيمات والمؤسسات من جهة وبين الأسرة النووية والعائلة الممتدة والعشيرة من جهة أخرى. نفترض أن هذه العلاقة جدلية بامتياز، إذ تسهم التنظيمات والمؤسسات الحديثة في تمدين الأسر والعائلات والعشائر، في حين تمد الأسر والعائلات والعشائر تنظيمات المجتمع المدني ومؤسساته بروح الألفة والمحبة والتعاون، فتؤسس لإمكان الصداقة المدنية على المستويين الوطني والإنساني. لأن بوادر الألفة والمحبة والتكافل والتعاون والتضامن تتشكل أول ما تتشكل في الأسرة والعائلة الممتدة فالعشيرة. لذلك ننتقد الرؤية التي تفترض أن علاقة المجتمع المدني بالمجتمع الأهلي علاقة تضاد تفاصلية أو تعادمية.

ثمة تعارض جدلي بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني هو عامل النمو والتطور في كل منهما، ولا يزول هذا التعارض إلا حين يصير المجتمع الأهلي هو المجتمع المدني والمجتمع المدني هو المجتمع الأهلي. هذا التعارض مضمَّن في التعارض التاريخي بين المجتمع والدولة، وإلا فإن التضاد والتفاصل يكونان قائمين بالفعل، ويظلان كذلك. ينطلق هذا الافتراض من واقع التنظيمات المدنية القائمة، ولا سيما النقابات والأحزاب، علاوة على الجمعيات والنوادي والمؤسسات الاقتصادية والثقافية والتعليمية .. إلخ، وأثرها في البنى التقليدية والعلاقات الأولية.

المجتمع المدني عند هيغل هو تجلي الروح الموضوعي، أي الروح وقد خرجت من جوانيتها وأوجدت نفسها في العالم الخارجي. وليس المقصود بهذا العالم الخارجي عالم الطبيعة، لأن هذا العالم موجود بالفعل، لكن العالم الذي تظهر فيه الروح الموضوعية هو عالم تخلقه بنفسها، لكي

تصبح موضوعية. وهذا العالم هو بصفة عامة عالم المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، كالقانون والأسرة والمجتمع والدولة ... إلخ. وهو لا يشمل هذه المؤسسات وحدها، ولكنه يشمل كذلك العرف والعادات والتقاليد والحقوق والواجبات والأخلاق .. إلخ.

يلاحظ أن هيغل تـرك صفة الموضوعية الخالصة للدولة، بما هي فضاء عام أولاً، ومملكة القوانين ثانياً، وتجسيد للحرية الموضوعية والأخلاق الموضوعية ثالثاً، وبهذا كله تكون تجسيداً للعقل، أي للروح الإنساني الحر. تصعب المجادلة ضد هيغل في سيرورة تطور الحياة الاجتماعية من الذاتية الخالصة إلى وحدة الذاتية والموضوعية، ومنها إلى الموضوعية الخالصة، التي تجسدها الدولة السياسية، ومن هنا توصف السياسة، التي تستحق اسمها، بأنها «علاقات موضوعية»، و«علاقات قـوة»، بل هي موضوعية لأنها علاقات قوة. لا نحاول الانتصاف لهيغل ممن أساؤوا فهمه، بل نحاول إبراز الجذور العقلية أو الفلسفية للدولة السياسية، التي لا تقوم دولة سياسية إلا على أساسها: العمومية، والموضوعية، وسيادة القانون الوضعي، والحرية الموضوعية والأخلاق الموضوعية، أي الحرية المدنية والأخلاق المدنية، مشفوعتين بـالمـسـاواة السياسية ومطلب العدالة الاجتماعية.

حقاً لقد أغلق هيغل منظومته الفكرية على نهاية التاريخ بالدولة الليبرالية. ومثله أغلق ماركس منظومته الفكرية على نهاية التاريخ بالشيوعية. ولعل مرد ذلك كان نشدان الكمال والتمام للمنظومة الفكرية ووفاء للمنهج، لا للتاريخ، على غرار المنظومة الكوسمولوجية النيوتنية، التي أشاعت فكرة أن «الكون ساعة متقنة الصنع»، تسيره قوانين رياضية، أي علم بحت وعقل محض، وهما صفتان لإله العلماء والفلاسفة. لذلك تهمنا فكرة الدولة ومنطوياتها أكثر من نموذج الدولة، وفكرة المؤسسة ومنطوياتها أكثر من نموذج المؤسسة، لنقد الدولة القائمة والمؤسسات القائمة واستشفاف ممكناتها، في الظروف الراهنة المعطاة.

في هذا السياق، ننظر إلى مؤسسات المجتمع وتنظيماته المدنية على أنها أشكال التوسط في العلاقة بين الأفـراد والـدولـة. ونضيف إلى ذلك أنها تجسيد لآليات الدفاع الذاتي، التي يبتكرها المجتمع للحيلولة دون تجاوز السلطة السياسية عـلى حـريـات الأفـراد وحقوقهم المدنية والسياسية، نظراً لتفارق المجتمع المدني والدولة تفارقاً يعين العلاقة الجدلية التفاعلية بينهما. وهي، أي مؤسسات المجتمع المدني، مجالات لأشكال التشارك الحر والتعاون في إدارة الشؤون العامة وتيسير شروط الحياة الاجتماعية وتحسينها، بدءاً من المزرعة والقرية والحي وصولاً إلى البلدات والحواضر والمـدن، بحسب نوع المؤسسة والوظيفة أو الوظائف التي تقوم بها والغاية أو الغايات التي تسعى إلى تحقيقها.

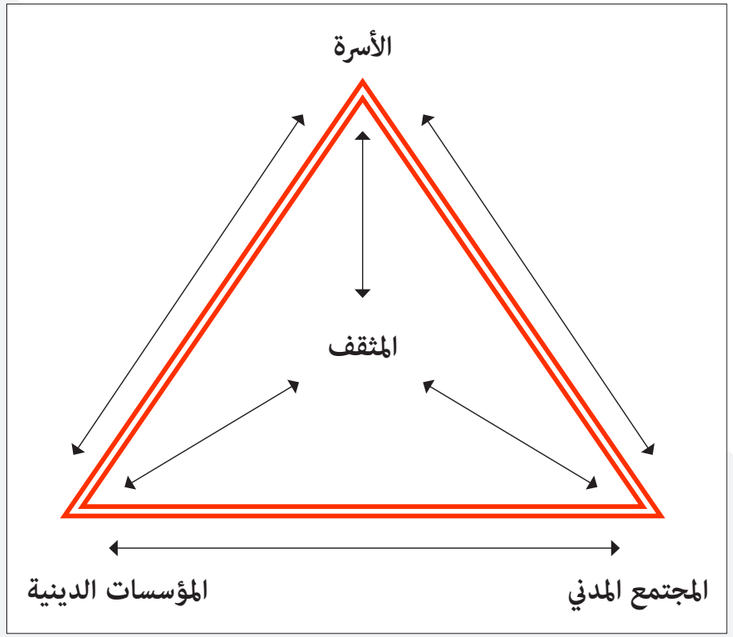

فلا يتسق الزعم بسلامة المؤسسات وتماسكها، إذا كانت حياة الأفـراد تـتردى يوماً بعد يوم، والأسر تتشتت، وتفتقر، وتتغير قواعد انتظامها وإمكانات استقرارها يوماً بعد يوم. نحتاج إلى رؤية ميكروية ومنظار دقيق أشبه بمنظار طبيب العيون لفحص المؤسسات القائمة والحكم بسلامتها وتماسكها أو بتفككها وتجويفها من الداخل. ولكن لدينا ثلاثة معايير أساسية للحكم: الأول مدى كون المؤسسات مجالات حيوية يمارس فيها الأفراد حياتهم

النوعية. والثاني مـدى ترابط المؤسسات المختلفة وتكامل وظائفها الاجتماعية، والثالث مدى كونها أشكال توسط بين الأفراد والدولة، وآليات دفاع ذاتي، من دونها يمكن استباحة المجتمع والسيطرة على مقدراته.

ولـذلـك كـان الـشرط الـضروري لسلامة مؤسسات المجتمع المدني وتماسكها وترابطها وقدرتها على أداء وظائفها وتحقيق أهدافها، وفق مبادئ المساواة والعدالة، هو حريتها واستقلالها استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية خاصة، فلا ينبغي أن يربطها بالدولة سوى احترام الدستور والقوانين المرعية التنفيذ، والعمل بمقتضاها، وحقها في مراقبة أداء مؤسسات الدولة كافة ونقدها ومساءلتها ومحاسبتها. فإذا ما فقدت مؤسسات المجتمع المدني حريتها واستقلالها وحقها في الرقابة والنقد والتقويم يغدو وجودها كعدمة، بل يغدو ضررها أكثر من نفعها، لأنها يمكن أن تتحول، وقد تحولت بالفعل، إلى أدوات للسلطة وقيود على حرية أعضائها. وتتحول من ثم إلى هياكل مترهلة وخاملة وفاسدة ومفككة داخلياً، بحكم التناقض الـذي لا يمكن حذفه بين الحرية والسلطة. فإذ لم تكن المؤسسة هي سلطة أعضائها على أنفسهم والإطار الإنساني أولاً، والقانوني ثانياً، والأخلاقي ثالثاً، لحرية كل منهم واستقلاله، وسبيل إلى تمكنه من المشاركة في الحياة العامة وحياة الدولة، على قدم المساواة مع نظرائه أو نظرائها، تفقد المؤسسات مبرر وجودها.

لذلك كله، يفترض أن الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني ومؤسساته هو الدستور، فليس من حق السلطة التنفيذية الموافقة أو عدم الموافقة على تشكلها إلا إذا كانت مخالفة للدستور، وليس من حقها أن تضع قوانين تقيد حريتها وتمس استقلالها، إلا إذا كان الدستور يفعل ذلك، فيكون في هذه الحال شبه دستور. وليس على أي مؤسسة تتشكل حديثاً سوى أن تُعلم الجهة الحكومية المعنية بتشكلها على سبيل «العلم والخبر»، إذ لكل منظمة من منظمات المجتمع المدني الحق في وضع قوانينها الخاصة ولوائحها الداخلية بموافقة جميع أعضائها موافقة صريحة، لأن من يلزم نفسه يظل حراً.

ننظر إلى مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته، من حيث حريتها واستقلالها وترابطها وتكامل وظائفها الاجتماعية، على أنها مرجعية جميع السلطات، وهـذه ترجمة للمبدأ القائل بـأن «الشعب مصدر جميع السلطات». من هنا تتبين أهمية مؤسسات المجتمع المدني وضرورتها وأهمية التدرب والتدريب على المواطنة في أطرها. فلا بد من التوسل بالمؤسسات المدنية، التي تقتضيها حاجات المجتمع ومقتضيات نموه، لا إستراتيجيات الخارج، مهما حسنت النوايا، لإخلاء سبيل المجتمع وإطلاق سراحه من قبضة السلطات المستبدة.

المحامي ميشيل شمّاس:
٥٥ ألف دعوى أحيلت على محكمة الإرهاب منذ تأسيسها حتى الآن
«صوَر» تحاور المحامي والحقوقيّ ميشيل شمّاس

حاوره: كمال شيخو

المحامي ميشيل شمّاس ناشطٌ في مجال حقوق الإنسان، ومتخصّصٌ في قضايا الدفاع عن المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي والضمير، بشكلٍ طوعيٍّ، إذ لا يتقاضى أجوراً ماليةً لقاء عمله. عضوٌ في هيئة الدفاع عن معتقلي الرأي والضمير في سوريا. أسهم، مع زميله المحامي خليل معتوق المعتقل منذ ٢٠١٢/١٠/٢، في الدفاع عن آلاف معتقلي الرأي والضمير خلال سنواتٍ طويلة. كان له دورٌ لافتٌ في الدفاع عن المعتقلين المحالين على محكمة الإرهاب منذ إنشائها وحتى تاريخه. كرّس صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعيّ فايسبوك للإجابة عن أسئلة أهالي المعتقلين ومساعدتهم كي لا يقعوا في شراك المحتالين.

يذكر أن المحامي شمّاس كاتبٌ وناقد، يكتب في الصحافة العربية والأجنبية متناولاً قضايا حقوق الإنسان والعنف ضد المرأة والفساد والقضاء وغيرها.

أطلقتَ مؤخّراً صفحةً على موقع التواصل الاجتماعيّ فايسبوك بعنوان (استشاراتٌ مجانيةٌ حول المعتقلين)؛ لو تحدثنا بدايةً عن هذه الفكرة والحاجة إليها؟

لستُ من أطلقها، إنما بعض الأصدقاء هم الذين طرحوا الفكرة وأطلقوا الصفحة وطلبوا مني أن أدعمهم في ذلك، بهدف حصر أمر الإجابة عن أسئلة أهالي المعتقلين بصفحة واحدة، ليست شخصيةً بل عامةً تتعلق بموضوع المعتقلين والمحاكمات، حتى تكون المراجعة والاطلاع عليها أسهل وأيسر.

وردت أسئلةٌ كثيرةٌ إلى الصفحة حول معرفة مكان وجود المعتقل، وكيفية التعامل مع الأجهزة الأمنية وتعمّدها عدم إعطاء أيّ معلومةٍ عن مكان الاعتقال وأسبابه، الأمر الذي يجبر الأهالي على اللجوء إلى السماسرة والنصّابين؛ ماذا تنصح في هذا الصدد؟

أنصحهم بضرورة الاطلاع على الصفحة قبل الإقدام على أيّ تصرّفٍ بشأن قريبهم، فربما يجدون إجابةً عن تساؤلاتهم. وإذا لم يجدوا جواباً فلا يترددّوا في توجيه الأسئلة لأدمن الصفحة، أو لصفحتي الشخصية، قبل أن يتورّطوا مع المحتالين والنصّابين.

كنتَ معروفاً في الدوائر القضائية بمحاكم دمشق بـ»محامي المعارضة» لأنك وهبت نفسك للدفاع عن المعتقلين السياسيين والمرافعة في قضاياهم؛ هل لا تزال عند موقفك بعد كلّ الإخفاقات التي ارتكبتها المعارضة بحقّ الثورة السورية!؟

أولاً لستُ معنياً بما كان يطلقه عليّ. وأنا لست محامياً للمعارضة، وإنما محام يدافع عن حقّ السوريين في إبداء آرائهم، ومعنيٌّ بالدرجة الأولى بالدفاع عن معتقلي الرأي والضمير وعن كلّ سوريٍّ تنتهك حقوقه أو يتعرّض للاضطهاد بسبب رأيه، بصرف النظر إن كان معارضاً أو موالياً، أو كان رأيه يتفق ورأيي أم لا.

يُحال أغلب المعتقلين لدى النظام السوريّ على محكمة الإرهاب؛ هل هناك تقديراتٌ معينّةٌ لعدد المحالين عليها؟ وما هي الأحكام الصادرة عنها؟ وكيف هي إجراءاتها القانونية؟

ليست هناك إمكانيةٌ لحصر الأعداد الهائلة التي أحيلت على المحاكمة أمام محكمة الإرهاب، ولكني أستطيع القول إن ما يفوق الـ٥٥٠٠٠ ملفٍّ أحيل على هذه المحكمة منذ إنشائها في عام ٢٠١٢ كمحكمةٍ تختصّ بالنظر في قضايا الإرهاب مقرّها دمشق وحتى هذا التاريخ. وكلّ ملفٍّ يحوي شخصاً أو اثنين أو أكثر، ويصل العدد أحياناً إلى عشرين أو خمسين أو مائة شخص في الملفّ الواحد. فإذا قدّرنا وسطياً أن كلّ ملفٍّ يحوي ثلاثة أشخاصٍ فإن عدد المحالين على المحكمة يفوق ١٦٥ ألف معتقل. مع الإشارة إلى أن هناك أشخاصاً أحيلوا غيابياً على المحكمة، من أمثال أعضاء المجلس الوطنيّ السوريّ المعارض وكافة المعارضين في الخارج، والذين يقدّر عددهم بحوالي ١٠٠٠٠ شخص.

كم حكماً أصدرته المحكمة؟ وكم سنةً تراوحت عقوبة أحكامها؟

حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ أصدرت محكمة جنايات الإرهاب ٦٧٨ حكماً، نُقض بعضها والبعض الآخر أصبح مبرَماً. وتراوحت الأحكام بين الثلاث سنواتٍ والإعدام. وأنوّه إلى أن ٢٠ شخصاً حُكموا بالإعدام، ولكن لم يدخل القرار حيّز التنفيذ حتى الآن على حدّ علمي.

هل لك أن تصف محكمة الإرهاب؟

تتألف المحكمة من أقسام النيابة والتحقيق ومحكمة الجنايات. ويجري العمل فيها تحت مراقبة الكاميرات ورجال الأمن، بشكلٍ لا يسمح للمحامي الوكيل أن يتحدّث مع موكّله. ولا يُسمح له بالاطلاع على الملفّ إلا بعد استجواب المعتقل، ولا بتصوير أيّ ورقةٍ من الإضبارة. وتصدر الأحكام استناداً إلى ما يتضمّنه الضبط الأمنيّ، وتكون الاعترافات أمام الأمن دون أيّ أدلةٍ في غالب الأحيان. إلا أن قضاة المحكمة غالباً ما يأخذون بتلك الاعترافات الأمنية، خلافاً لما

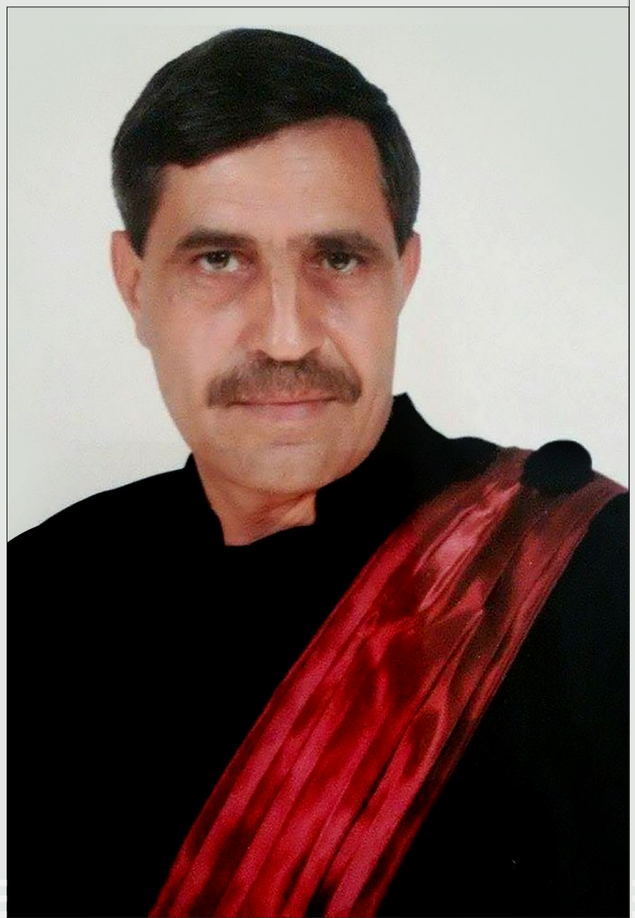

استقرّ اجتهاد محكمة النقض السورية التي تؤكّد على إهمال الاعترافات الأمنية التي ينكرها المتهم أمام القضاء إذا لم تتأيّد بدليلٍ آخر. والمحكمة معفيةٌ من التقيد بالأصول والقانون، فلها أن تجري جلساتها على قوس المحكمة أو في مكتب القاضي.

هل أصحاب تلك الدعاوى المحالة على محكمة الإرهاب «متورّطون» فعلاً في أعمالٍ إرهابية؟

من خلال توكيلي عن أكثر من ألف محالٍ على محكمة الإرهاب أستطيع القول إن نسبةً قليلةً جداً ارتكبت أعمالاً تخريبيةً أو قتلاً، ولا يتعدّى عددهم العشرة بين ألف شخصٍ وُكّلت عنهم.

هل لديك معلوماتٌ عن حالة السجناء في معتقلات المعارضة المسلحة؟ والقوانين والتشريعات التي تعتمدها ما تسمى بـ»الهيئات الشرعية» في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام الحاكم؟

للأسف لا. لكن ما نسمعه أن وضع السجناء في معتقلات المعارضة سيءٌ جداً، في ظلّ غياب قانونٍ واحدٍ جامع، ولا جهةٍ واحدةٍ تشرف على هذا الأمر. فالأمر يجري حسب مزاج القائمين على تلك المعتقلات.

ستمضي ثلاثة أعوامٍ على اعتقال المحامي خليل معتوق، صديقك وزميلك الذي كان يشغل منصب المدير التنفيذيّ للمركز السوريّ للدراسات والأبحاث القانونية؛ هل هناك أيّ معلوماتٍ عن مكان احتجازه أو حالته الصحية؟

حاولت وزملائي الكثير لمعرفة مكان اعتقاله أو ماذا حلّ به، وهو الذي كان يعاني وضعاً صحياً صعباً، ولكننا لم نصل إلى نتيجة. هناك معلوماتٌ غير مؤكّدةٍ تشير إلى أنه موجودٌ في سجن صيدنايا سيّئ الصيت.

يزداد الوضع في سوريا تعقيداً في ظلّ الحرب الممتدّة منذ قرابة خمس سنواتٍ في أرجاء البلاد بين الجيش الموالي للنظام من جهة، وبين مسلّحي المعارضة والقوى الإسلامية والمتطرّفة من جهةٍ أخرى؛ كيف تبدو أوضاع حقوق الإنسان في هذا البلد الذي مزّقته الحرب؟

حدّث ولا حرج؛ لا حقوق ولا كرامات ولا حرّيات ولا من يحزنون. السوريات والسوريون يعيشون في أسوأ حالاتهم على امتداد التاريخ، سواء من بقي منهم في الداخل أو من سافر خارج البلاد. إن أبسط حقوق الإنسان، وهي المأكل والمشرب، لا يحظى بها كثيرٌ من السوريين. إنها أكبر مأساةٍ في تاريخ البشرية، ومن العار أن تستمرّ هذه المأساة والموت يلاحق السوريين أينما حلّوا.

براميل النظام تحرم ملايين السوريين من المياه

شيار خليل

حربٌ ضروسٌ في مناطق عديدةٍ من سوريا يدفع المدنيون ثمنها من شحٍّ في مصادر المياه، إذ تستخدم الأطراف المتنازعة في حربها المياه لتحقيق مكاسب عسكريةٍ وسياسيةٍ عدّة.

وتشير التقارير التي صدرت عن اليونيسف مؤخراً إلى أن خمسة ملايين شخصٍ عانوا في الفترة الأخيرة من شحّ المياه في مدنٍ ومناطق مختلفةٍ في سوريا. وأشارت اليونيسف إلى معاناتها من فجوةٍ في التمويل تصل إلى ٤٠ مليون دولارٍ أمريكيٍّ لمتابعة عملها في مجال المياه والصرف الصحيّ والنظافة العامة في سوريا، وهي تحتاج بشكلٍ ملحٍّ للحصول على مبلغ ٢٠ مليون دولارٍ لتستجيب للاحتياجات في حلب وريف دمشق فقط.

ففي ريف حلب الشماليّ أسهم النزاع الدائر بين الأطراف المقاتلة في وقف عمل محطة ضخّ المياه الرئيسية لعدّة شهور. وقد رصدت اليونيسف قطع المياه بشكلٍ متعمّدٍ (١٨) مرّةً خلال العام الجاري. وجفّت مصادر المياه في بعض المجتمعات على مدى (١٧) يوماً متتالية، ولأكثر من شهرٍ كاملٍ في بعض مناطق المدينة.

كما يعاني مواطنو المدينة من مهمة جلب المياه من المراكز المخصّصة لتوزيعها على الأهالي في فتراتٍ محددّة. ويستمرّ ذلك طبعاً لساعاتٍ عديدةٍ تعرّض خلالها الكثير من الأطفال للقتل بالبراميل التي يعمد النظام إلى ضربها على المناطق المكتظّة بالسكان. وتدلّ المؤشرات على أن عملية جلب المياه خطرةٌ في حدّ ذاتها، إذ تسبّب النزاع خلال الأسابيع الأخيرة في مقتل ثلاثة أطفالٍ على الأقّل وهم يجلبون المياه في حلب. وعن ذلك يقول السيد «نور الدين محمد»: «لقد فقدت أحد أطفالي وهو يقوم بجلب المياه من المحطة الرئيسية خلال أوقات توزيع المياه، حيث نعاني من الزحام الشديد خلال الوقوف على الطوابير الكبيرة التي تنتظر دورها. إضافةً إلى أن المياه غير نظيفة، ففي المدّة الأخيرة اكتُشفت عدّة حالاتٍ لانتشار الأمراض بين المواطنين نتيجة الحصول على المياه غير النظيفة من هذه المحطّات التي تعرّضت للقصف بالبراميل».

وعن هذا يقول د. «بيتير سلامة»، مدير

اليونيسف الإقليميّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «المياه النظيفة حقٌّ أساسيٌّ في سوريا كما في كلّ مكان، وحرمان المدنيين من الوصول إلى المياه هو انتهاكٌ صارخٌ لقوانين الحرب ويجب أن يتوقف».

وتترتب على انقطاع المياه آثارٌ عدّة، إذ تلجأ العائلات في ريف دمشق ودرعا وحلب ومناطق أخرى من البلاد إلى المياه غير النظيفة من المصادر الجوفية غير المنظّمة وغير المحمية، الأمر الذي يعرّض الأطفال بشكلٍ خاصٍّ لأمراضٍ خطرةٍ منها الإسهال والتيفوئيد والتهاب الكبد والأمراض المعدية الأخرى. كما ارتفع سعر المياه بشكلٍ كبيرٍ في الأسابيع الأخيرة بحوالي ٣,٠٠٠٪ حسب إحصائيات اليونيسف، بالتزامن مع النفقات الكبيرة التي تعاني منها أغلب العائلات السورية.

ومن جهةٍ أخرى أدّى الانقطاع المتكرّر للكهرباء إلى صعوبة ممارسة الفنيين والمهندسين لمهامهم في ضخّ المياه وإيصالها إلى المدنيين، إذ تصل الكهرباء إلى بعض المناطق لساعةٍ واحدةٍ في اليوم فقط، وتنقطع في أماكن أخرى على مدى أربعة أيامٍ متواصلة، بحسب التقارير، الأمر الذي يزيد من معاناة الملايين من العائلات النازحة التي تتشارك في كمياتٍ محدودةٍ من المياه في المآوي الجماعية المكتظة.

مع استمرار النزاع العسكريّ في سوريا تتفاقم أزمة المياه فيها، إذ انخفضت نسبة المياه المتوافرة إلى نصف ما كانت عليه قبل بداية الثورة السورية في عام ٢٠١١. فقد كثرت الاعتداءات على الأنابيب ومراكز ضخّ المياه والبنى التحتية الأخرى، كما يواجه عمال الدفاع المدنيّ وعمال المجالس المحلية والبلديات صعوبةً في القيام بعمليات الصيانة والتصليح جرّاء استهداف قوات النظام لهم بالبراميل وعمليات القنص المتعمّدة.

ويزيد الأمر سوءاً على السوريين، مثلهم مثل العديد من أبناء دول المنطقة، أنها تمرّ حالياً بموجة حرٍّ هي الأشدّ منذ عقود، إذ تجاوزت درجات الحرارة في حلب ٤٠ درجةً مئويةً في بعض الأيام.

ولأجل كلّ ذلك دعت اليونيسف أطراف النزاع كافةً إلى اتخاذ خطواتٍ عاجلةٍ لتفادي المزيد من معاناة المدنيين في سوريا:

- الوقف الفوريّ لقطع المياه وكافة الأعمال التي تُعطّل شبكات المياه العامة، تماشياً مع القانون الإنسانيّ الدوليّ.
- وقف كافة الهجمات على مرافق المياه ومحطّات المعالجة والأنابيب والبنى التحتية.
- حماية سلامة مهندسي المياه والعاملين الذين يقومون بتصليح منشآت المياه.
- تفادي مهاجمة المدنيين على الحنفيات العمومية ونقاط الحصول على المياه.

وتقدّر اليونيسف أن حوالي ٥ مليون شخصٍ يتأثرون من شُحّ المياه: (٢,٣ مليون) منهم في حلب، و(٢,٥ مليون) في دمشق، و(٢٥٠,٠٠٠) في درعا.

ويشمل دعم اليونيسف لقطاع المياه في سوريا ما يلي:

- نقل المياه بالشاحنات إلى حوالي ٥٠٠ ألف شخصٍ، بما فيهم ٤٠٠ ألفٍ في حلب.
- إعادة تأهيل ٩٤ بئراً، وتزويد ٤٧٠ ألف شخصٍ بالمياه.
- توصيل ٣٠٠ ألف ليترٍ من الوقود لدعم التوزيع العام للمياه في حلب ودمشق.
- توزيع لوازم النظافة الشخصية على أكثر من ٦٦٠ ألف شخص.

مالكو السفن السورية استبدلوا أعلامها قبل الثورة

سامر كعكرلي

يبدو أن العلم السوريّ الذي يُرفع على السفن لم يعد سوى مجرّد قطعة قماشٍ لا تفضي إلى حمايةٍ ولا إلى عزّة، بل أصبح مصدر قلقٍ وتعقيدات جهازٍ بيروقراطيٍّ تجذّر عبر خمسين عاماً من الفساد الذي أصاب كافة مرافق الحياة في دولةٍ يحكمها حزب البعث.

هذا بالضبط ما دفع العديد من أصحاب السفن السورية إلى إنزال علم النظام السوريّ عن صواري سفنهم، ليستبدلوا به رايات دولٍ أخرى. والمحزن أن لا تمتلك تلك البلاد حضارةً عريقةً كما يمتلكها السوريون، مثل دولة بنما أو ليبيريا.

فقد ذكرت التقارير الواردة على لسان وزارة النقل التابعة للنظام أن عدد السفن المسجّلة تحت العلم السوريّ انخفض ليصبح عشر سفنٍ، بعد أن كان يناهز ثلاثمائة وخمسين سفينةً قبل عام ٢٠٠٩ الذي يعدّ عاماً مفصلياً في استبدال العلم، ففي هذا العام فقط تمّ إنزال أكثر من ٣٩ سفينةً للعلم السوريّ واستبدال علم دولةٍ أخرى به.

والمحزن في الموضوع أيضاً أن استبدال العلم لم يترافق مع تغيّر مالك السفينة، إذ أكّد متابعون أن عدد السفن التي يملكها سوريون وترفع أعلاماً أجنبية بلغ حوالي ٥٥٠ سفينةً، معظمها تعمل على خطوط الشحن التي تربط سوريا بالدول الأجنبية.

وقبل الخوض في الأسباب التي دعت أصحاب السفن السورية إلى تغيير راية سفنهم، التي تعبّر عن جنسيتها، لا بدّ من شرح بعض المفاهيم المتعلقة بجنسية السفينة وعلمها الذي يسمّى (علم الملاءمة Flags of Convenience). فكما ورد في المادة رقم ٩١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار:

تحدّد كلّ دولةٍ شروط منح جنسيّتها للسفن ولتسجيل السفن في إقليمها والحقّ في رفع علمها، وتكون للسفن جنسية الدولة التي يحقّ لها رفع علمها، ويجب أن تقوم رابطةٌ حقيقيةٌ بين الدولة والسفينة.

تصدر كلّ دولةٍ للسفن التي منحتها حقّ رفع علمها الوثائق الدالة على ذلك.

أما المادة رقم ٩٢ من الاتفاقية المذكورة، والتي خصّصت للوضع القانونيّ للسفن، فقد نصّت على ما يلي:

- تبحر السفن تحت علم دولةٍ واحدةٍ فقط، وتكون خاضعةً لولايتها الخالصة في أعالي البحار إلا في حالاتٍ استثنائيةٍ منصوصٍ عليها صراحةً في معاهداتٍ دوليةٍ أو في هذه الاتفاقية، ولا يجوز للسفينة أن تغيّر علمها أثناء رحلةٍ ما أو أثناء وجودها في ميناء زيارةٍ إلا في حالة نقلٍ حقيقيٍّ للملكية أو تغيير في التسجيل.

لا يجوز للسفينة التي تبحر بعلمي دولتين أن تدّعي جنسية أيٍّ منهما، ويجوز اعتبارها في حكم السفينة عديمة الجنسية.

ولكن طبعاً للدولة صاحبة العلم حقوقٌ وعليها واجباتٌ لقاء رفع علمها على السفينة. وهذا ما حدّدته المادة رقم ٩٤ من الاتفاقية الأممية، والتي نصّت على ما يلي:

تمارس كلّ دولةٍ ممارسةً فعليةً ولايتها ورقابتها في الشؤون الإدارية والتقنية والاجتماعية على السفن التي ترفع علمها.

وعلى كلّ دولة بوجهٍ خاصٍّ:

أن تمسك سجلاتٍ للسفن تتضمّن أسماء السفن التي ترفع علمها، وصفاتها الخاصّة، عدا السفن التي لا تنطبق عليها -بسبب صغر حجمها- الأنظمة الدولية المقبولة عموماً.

وأن تضطلع بالولاية بموجب قانونها الداخليّ على كلّ سفينةٍ ترفع علمها، وعلى ربّانها وضباطها وأفراد طاقمها في حدود المسائل الإدارية والتقنية والاجتماعية المتعلقة بالسفينة.

تتخذ كلّ دولةٍ، بالنسبة إلى السفن التي ترفع علمها، ما يلزم من التدابير لتأمين السلامة في البحار، وذلك فيما يتعلق بعدّة أمورٍ منها:

- بناء السفن ومعدّاتها وصلاحيتها للإبحار.
- تكوين طواقم السفن وشروط العمل الخاصّة بهم وتدريبهم، آخذةً في الاعتبار الصكوك الدولية المطبّقة.
- استخدام الإشارات والمحافظة على الاتصالات ومنع التصادمات.

تتضمّن هذه التدابير ما يكون ضرورياً لتأمين:

- أن تخضع كلّ سفينةٍ، قبل التسجيل وعلى فتراتٍ مناسبةٍ بعد ذلك، للتفتيش من قبل مفتشٍ سفنٍ مؤهل، وأن تحمل الخرائط والمنشورات الملاحية ومن أدوات الملاحة ما يكون ملائماً لسلامة ملاحتها.
- أن تكون كلّ سفينةٍ في عهدة ربّانٍ وضباطٍ تتوافر فيهم المؤهلات المناسبة وبوجهٍ خاصٍّ في مجالات قيادة السفن والملاحة والاتصالات والهندسة البحرية، وأن يكون طاقمها مناسباً من حيث المؤهلات والعدد لنوع السفينة وحجمها وآلاتها ومعدّاتها.

- أن يكون الربّان والضباط، وإلى مدىً مناسبٍ أفراد الطاقم، على درايةٍ تامةٍ بالأنظمة الدولية المطبّقة فيما يتعلق بسلامة الأرواح في البحار ومنع المصادمات ومنع التلوّث البحريّ وخفضه والسيطرة عليه، والمحافظة على الاتصالات بواسطة الراديو، وأن يكونوا مطالبين بمراعاة تلك الأنظمة.
- تكون كلّ دولة، عند اتخاذ التدابير التي تدعو إليها الفقرتان ٣ و٤، مطالبةً بأن تمتثل للأنظمة والإجراءات والممارسات الدولية المقبولة عموماً وأن تتخذ أيّ خطواتٍ قد تكون لازمةً لضمان مراعاتها.
- يجوز لأيّ دولةٍ لديها أسبابٌ واضحةٌ للاعتقاد بأن الولاية والرقابة الصحيحتين لم تمارَسا فيما يتعلق بسفينةٍ ما أن تقدّم تقريراً بهذه الوقائع إلى دولة العلم، وتتولى دولة العلم عند استلام هذه التقارير التحقيق في المسألة وتتخذ، إذا رأت ذلك مناسباً، أيّ إجراءٍ لمعالجة الحالة.

لم يدرك المجتمع الدوليّ، عندما وضع تلك الواجبات على دولة العلم، أن بعض الأنظمة (ومنها النظام السوريّ) ستقوم باستغلالها لصالح أفراد الفئة المُتنفذة فيها. فقد عمد النظام السوريّ إلى استغلال هذه الاتفاقية من عدّة نواحٍ، بدءاً من رفع رسوم التسجيل لرفد خزينته بالقطع الأجنبيّ، ودون أن يقدّم أيّ خدمات لقاء تلك الرسوم. فلم يقم بإنشاء أحواض إصلاح للسفن، ولا يمتلك خبرات فنيةً عالية المستوى لمنح شهادات التأهيل المطلوبة للإبحار، وذلك بسبب اعتماد أسلوب عسكرة قطاع النقل البحريّ في كافة المفاصل الإدارية المشرفة عليه، وأهمّها المديرية العامة للموانئ التي تتبع اسمياً لوزارة النقل ولكن كوادرها (ولا سيما في الصفوف الأولى) ضباطٌ في الجيش يجاملهم النظام بتلك المناصب على حساب أصحاب الكفاءة، مما أدّى إلى تدني مستوى الخدمات الواجب تقديمها للسفن التي ترفع العلم السوريّ، الأمر الذي انعكس على موضوع اقتصاد النقل البحريّ في سوريا بشكلٍ كامل.

وكان موضوع الولاية على طاقم السفن، والوارد في الفقرة /ب/ من البند الثاني من المادة ٩٤ المذكورة أعلاه، موضع نفاذٍ للنظام لفرض رجالاته من ضباط الكلية البحرية كطواقم للسفن الراغبة في رفع العلم السوريّ. وفي حال رفض مالك السفينة ذلك فإن عقباتٍ كبيرةً توضع في وجه رفع علم بلده على سفينته.

قد يقول قائلٌ إنه لا مشكلة في تعيين رجالات النظام على السفن كضباطٍ ما داموا يتمتعون بالخبرة التي تؤهلهم لقيادة السفن في أعالي البحار. ولكن، في حقيقة الأمر، فإن النظام الأمنيّ وبعض أصحاب النفوذ لهم غاياتٌ أخرى من فرض ضباط السفن من رجالهم، فالفرع الأمنيّ يريد أن تكون له أعينٌ على ظهر السفن التي ترفع العلم السوريّ لتزويده بتقارير عن ما يجري على سطح السفن عندما تكون ضمن المياه الدولية، أو في أحد المرافئ التي لا تطالها أياديه، وذلك ليتخذ إجراءاته القمعية بحقّ من تسوّل له نفسه أن ينتقد النظام وهو يعتقد أنه حرٌّ في المياه الدولية، وذلك عند عودة السفينة إلى حضن الوطن.

أما أصحاب النفوذ المرتبطون بالنظام -والذين ينسجمون بشكلٍ مطلقٍ مع الفرع الأمنيّ بكلّ الأحوال- فهم يريدون من رجاله أن يستغلوا السفن التي تمّ فرضهم عليها للقيام بعمليات التهريب، وبالأخصّ تهريب المواد الثقيلة التي تكلّف أجور نقلٍ مرتفعة، مثل الحديد المبروم أو الإسمنت. وطبعاً يتمّ هذا التهريب لصالح أصحاب النفوذ لا لصالح مالك السفينة. والخطير في الموضوع هو تهريب المخدرات أو الأسلحة الذي كان يتمّ عبر تلك السفن التي ترفع علم سوريا، بأمرٍ من أصحاب النفوذ في النظام. وطبعاً عندما تُكشف إحدى السفن من قبل السلطات الدولية أو من قبل السلطات السورية -وهنا يكون الأمر تصفيات حساب بين أصحاب النفوذ غالباً- تقع الملاحقة القانونية على مالك السفينة بسبب استخدامها في عملياتٍ غير شرعية.

كلّ تلك الأمور جعلت مالكي السفن يتخذون قراراً قد يكون أليماً عند البعض عندما يضطرّون إلى إنزال علم بلادهم ورمز انتمائهم من على صواري سفنهم ليستبدلوا به أعلام دولٍ لا يمتّون إليها بصلةٍ، مثل ليبيريا أو بنما أو جزر مارشال، ليتجنبوا أيّ إجراء قد يتخذ بحقّ سفنهم من قبل الإدارة الأمنية والعسكرية للموانئ السورية.

عن حساسية النظام والمعارضة تجاه المجتمع المدني!؟

فاروق حجّي مصطفى

سيبقى مفهوم «المجتمع المدني» إلى أجلٍ غير مسمى ملتبساً مرةً، وفضفاضاً مرةً أخرى، لدى شريحة واسعة من السوريون، ليس لأن المجتمع المدني ولد بالأساس كمفهوم غير واضح، أو أنّ الفلاسفة لم يحددوه بشكل واضح... في كتاباتهم إنما تحدثوا عن المدنيّة أو تناولوا المفهوم في إطاره العام.

إنّما نحن السوريون لا نريد ذلك أو نهرب من المجتمع المدني فقط لأنه أمر مخيف، فالنظام يحاربه لأنه أي «المجتمع المدني» يهدد العرش، ويفك سرّ الاستبداد من خلال لعبه دوراً مهمّا في إيقاظ وعيّ الناس ويشير إلى مكامن القمع، ويحدد ماهيّة سلطة القهر وأدواتها .

وبالمقابل نلمس إدعاء المعارضة بعدم وضوح المجتمع المدني لأنها تراه إطاراً مزاحماً لحضورها، مع أنّ المجتمع المدني هو لصالح المعارضات مهما تكن نوعيّة هذه المعارضات.

لهذا لم يكن مستغرباً إذا أنْ يصرَّ البعض وخاصة عند من تناقض مصالحهم المجتمع المدني، يعني لدى المستبدين... (ولا بد من القول أنَّ المستبدين ليسوا دائماً سلطات، وهناك في المعارضة أيضا شطحات مستبدة، ولعلها أكثر استبداداً وتأثيراً من استبدادية السلطات)، بأن المفهوم ملتبس وغير واضح أو أنّه فضفاض، ونحن شاهدنا أثناء ربيع دمشق، كيف أنّ مدرسّي علم الاجتماع والفلسفة الذين يشكلون رديفاً للنظام ولحزب البعث قدموا تنظيرات من كل حدب وصوب، وأرادوا تشويه صورة المجتمع المدني عند المعارضة، وأوحوا للنظام بأن بلورة المجتمع المدني يعني نهايته، مع أنه وقت ذاك لم يكن للمجتمع المدني السوريّ الإجرائيّ (يعني كمنظمات) حضور، بل كان هناك شخصيّات مطلعة على المفهوم، ومهتمة بتطور الفكرة وكيف أنّه علاج ناجع.

ملخص القول، وكوننا نمرّ بأزمة فظيعة، وهناك محاولات جمّة لمحو آثار الثورة من أرضها، وتقديم المشهد كما لو أنه حرب أهلية بالتمام والكمال، فإنّ فتح نوافذ للمجتمع المدني واحد من الخيارات المتاحة لتطوير المشهد السوري إيجابيّاً، بالرغم من عدم اعتراف المعارضة السوريّة بدور المجتمع المـدنيّ، وأنه يدعم المشهد، وأن المجتمع المدني عموماً لم يأت ليكون مسانداً للسلطات إنما وجوده فقط لأجل بناء الدول والمجتمعات عبر خلق آليات.. من خلال الحيّز الوسط الذي يعمل فيه، والقدرة على كبح بطش السلطات وتنظيم الحوار المجتمعي على ما هو صالح وما هو غير صالح!

بيد أن هناك من يصر على النظر إلى المجتمع المدني السوريّ على انه قريب من بيئة الاستبداد(النظام السوري)، وأنّ المجتمع المدني السوري والذي شارك بعضه في مشاورات مع ديمستورا، لم تتضح صورته بعد خاصة مع صدور خارطة الطريق لبناء السلام والحل السياسيّ من قبل الموفد الخاص، وبعد أن ظهر بأن الحضور التفاوضي سيكون مقسماً على ثلاث كتل، النظام والمعارضة والمجتمع المدنيّ، ومع أنّ المبادرة تخص المجتمع المدني، وهو أفضل من يمكنه التماشي معها، ويدعمها، كون المجتمع المدني يؤسس خطابه من لب الناس، فإن بعض معارضين وبحساسيّة مقيتة ترى في ذلك دوراً منافساً يمكن أن يلعبه المجتمع المدني مستقبلاً!!

وقد يكون بسبب ذلك الحديث عن «المجتمع المـدنيّ» بوصفه فضفاضاً بنظر البعض، خصوصاً عند الذين يرون في الحداثة أمراً ثقيلاً على صدورهم، ويتعذر تأقلمهم معها...!!!

عدسة: جيان حج يوسف - عامودا

عدسة: حكم أبو سارة - ريف حماة

عدسة: أنس خولي - ريف دمشق

عدسة: روان عكيد - شنكال

استمرار عجلة التعليم في إدلب رغم كلّ المعوقات

سونيا العلي

«لا أرسل أبنائي إلى المدرسة، خوفاً من قصف قوّات النظام لها. أنا أعلم علم اليقين أن ذلك سيؤثر على مستقبلهم سلباً، لكن حرمانهم مدارسهم أهون علينا من حرمانهم أرواحهم»،
هذا ما قاله أبو عامر بصوتٍ حزينٍ لمجلة «صوَر»، فهو أبٌ لخمسة أبناءٍ فاتهم التحصيل العلميّ.

خمس سنواتٍ من عمر الأزمة في سوريا، وفي كلّ عام تتزايد وتيرة العنف، وتؤثر سلباً على القطاعات كافةً وخاصّةً قطاع التعليم. فمع بدء العام الدراسيّ الجديد توجّه التلاميذ إلى مدارسهم بقلوبٍ يملؤها التفاؤل والاستبشار بقادم أفضل يحمل الخير والبشرى لبناء مستقبلهم الموعود، ولكن المعوقّات كثيرةٌ وبالغة التعقيد، وتتجلى بشكلٍ واضحٍ في محافظة إدلب بعد سيطرة المعارضة المسلحة عليها. وحول هذا الموضوع يقول السيد جمال الشحود، مدير تربية إدلب الحرّة: «لقد قام النظام بقصف مدارس عديدةٍ في المحافظة، مما أدّى إلى امتناع الكثير من الأهالي عن إرسال أبنائهم إليها. فقد دُمّر حوالي ٣٠٪ منها بشكلٍ كاملٍ أو جزئيٍ، وبلغ عدد المدارس المتضرّرة (٤٥٢) مدرسةً، أما الخارج عن الخدمة فهو حوالي (٩٢)، بالإضافة إلى استخدام الكثير منها كمراكز لإيواء الأسر المهجّرة من مناطقها الساخنة وجبهاتها المشتعلة».
ويؤكّد السيد جمال أن الأمر الثاني الذي أدّى إلى تراجع العملية التربوية في المحافظة هو قيام النظام بفصل (١٤٤٦) مدرّساً ومعلّماً بسبب تعاطفهم مع الثورة ومطالب الشعب. ولا يستطيع أيّ معلّم أن يدرّس مجاناً لمدّةٍ طويلة، لأنه يحتاج إلى ما يسدّ رمقه، فأغلبُ المدرسين يعتمدون على الراتب اعتماداً كاملاً.

أما مدرّس اللغة العربية عمر الأحمد (٣٥ عاماً) فكان يعمل في إحدى مدارس معرّة النعمان، ولكن الراتب الذي لا يتناسب مع الغلاء الفاحش الذي تعيشه البلاد دفعه إلى ترك التدريس والاتجاه إلى العمل الحرّ لتلبية متطلبات الحياة اليومية. يوضح عمر لمجلة «صوَر»: «قلة الراتب وصعوبة الحصول عليه هو ما أجبرني على ترك التدريس. كنت أتقاضى حوالي (٣٠) ألف ليرةٍ سورية، أي أقلّ من (١٠٠) دولار. وبعد سقوط مدينة إدلب أصبح مدرّسو المحافظة تحت تصرّف مديرية التربية بمحافظة حماة. وعلينا أن نتحمّل مشقة السفر إلى هناك للحصول على الراتب الذي يضيع ثلثه بين تكلفة الطريق من جهةٍ واستغلال حواجز النظام من جهةٍ أخرى. ناهيك عن إمكانية تعرّض أيّ شخصٍ للاعتقال التعسفيّ أثناء الطريق».

أما المشكلات والمعوقات التي تؤثر على سير العملية التعليمية داخل المدرسة فيطلعنا عليها أبو خالد، وهو مدير إحدى مدارس قرية جرجناز، بقوله: «قامت مديرية تربية النظام، بحسب ما أفاد به مديرها محمود سحاري، بإيقاف بند الإنفاق من قبل وزارة المالية، مما أدّى إلى ضعفٍ في الإمكانيات المادية للمدارس. وذلك

لا يتناسب مع كثرة مستلزمات التعليم، فنحن نحتاج إلى قرطاسية (أقلام - دفاتر) ومحروقات التدفئة، ولدينا نقصٌ في المقاعد والوسائل التوضيحية التعليمية والكتب المدرسية، إذ نوزّع على التلاميذ ما لدينا من كتبٍ قديمةٍ في مكتبة المدرسة، مما يؤدي إلى تأخرٍ في مسيرة التعليم».

ويشير المدير إلى أن المدرسة تعتمد في اقتصادها على التبرّعات، بالإضافة إلى مبالغ بسيطةٍ يتمّ جمعها من التلاميذ. أما المناهج التي تدرّس فهي المناهج المقرّرة من التربية السورية، مع إقصاء مادة التربية القومية وكلّ الدروس التي تمجّد النظام وتتغنى ببطولاته، وذلك بناءً على طلبٍ من عناصر الجيش الحرّ.
وهناك عددٌ من التلاميذ تركوا مقاعد الدراسة، واتجهوا إلى العمل من أجل مساعدة أسرهم التي تقع تحت خط الفقر، أو لأنهم فقدوا رب الأسرة. ومنهم الطالب جميل السلوم (١٢ عاماً)، الذي اضطرّ إلى ترك المدرسة من أجل إعانة والدته وإخوته بعد استشهاد والده، إذ يقول: «أعمل من الصباح وحتى المساء لأؤمّن ما يسدّ رمق أسرتي، فلديّ أربعة إخوةٍ وأنا أكبرهم. تركت المدرسة مع أنني أحبها كثيراً، وكنت أعلق عليها أحلاماً كبيرة، ولكن الأوضاع الصعبة وقفت عائقاً في طريق تحقيق أحلامي».

يحدّثنا رئيس المجمع التربويّ في مدينة كفرنبل، كاسر علي الشيخ، قائلاً: «يجب على المجتمع الدوليّ أن يساعد أطفال سوريا وينقذهم من كارثةٍ حقيقيةٍ تتمثل في تخريج جيلٍ جاهلٍ. لأن الأمية، التي كانت من مخلفات الماضي، ستطلّ برأسها من جديد. لن يستطيع قطاع التعليم في محافظة إدلب أن يصمد ويتكيّف مع مآسي الصراع مع كلّ تلك المعوقات التي تعترض طريقه، فهو يتلخص اليوم بطلابٍ خائفين، وأدوات تدريسٍ غائبة، وكادر تدريسٍ محدودٍ وأغلبه غير متخصّص». ويرى السيد كاسر أن الجهود يجبُ أن تتضافر من أجل استمرار عجلة التعليم، وانتشال الأطفال من أسواق العمل والعودة بهم إلى مقاعد الدراسة، والحفاظ على التواصل بين الطالب والكتاب.

إعدامات داعش بدير الزور.. محاكمةٌ غائبةٌ واستهدافٌ للنسيج الاجتماعيّ

عادل العايد

منذ سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعـش) على المناطق المحرّرة في دير الزور، لم تتوقف عمليات الإعدام التي نفذها بحقّ أبنائها، فمنهم من يُصَفَّون أو يموتون تحت وطـأة التعذيب في سجونه. وتتمّ غالبية تلك الإعدامات بلا أيّ محاكمة عادلة أو علنية، وتحت ذرائع شتى أبرزها الردّة والتعامل مع الجيش الحرّ أو النظام.

قوائم بعشرات الضحايا

قام تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) خلال الفترة الماضية بنشر قائمةٍ بأسماء معتقلين سابقين تمّ إعدامهم خلال الشهور الماضية، وقد بلغ تعدادهم ٧٢ معتقلاً. وبحسب القوائم فإن ٤٤ معتقلاً أعدموا، وما زال ١٨ آخرون قيد التحقيق، وهناك ١٠ مجهولو المصير.

ومن المعتقلين الذين تمّت تصفيتهم (س)، ٣٠ عاماً، من قرية حوايج ذياب بريف دير الزور الغربيّ، الذي اعتقل بعد يومٍ واحدٍ من قصف طائرةٍ حربيةٍ تابعةٍ للنظام لمنزل ذويه مما أدّى إلى استشهاد شقيقتيه.

يقول أبو محمد، وهو أحد أقرباء (س): «لم يعطوه الفرصة حتى لإتمام أيام عزاء شقيقتيه. والأكثر إيلاماً أنهم يتهمونه زوراً بإلقاء شرائح تستدلّ بها الطائرات. هل يعقل أن يقوم بإلقاء شرائح بالقرب من بيت أهله؟!».

وكان التنظيم قد أعلن عن قائمة المعتقلين الذين أعدمهم في مساجد بريف دير الزور الغربيّ، وترافق ذلك مع إجراءاتٍ أمنيةٍ غير مسبوقةٍ كالحواجز والتفتيش. ويرجّح أبناء المنطقة أن سبب ذلك خوف التنظيم من عملياتٍ انتقامٍ تستهدف عناصره من قبل بعض ذوي الضحايا وأقربائهم.

ما خفي أعظم...

يقول الناشط الميدانيّ مجاهد الشاميّ، من حملة دير الزور تذبح بصمت: «تنقسم الإعدامات التي قام بها التنظيم بدير الزور إلى نوعين؛ فهناك الإعدامات العلنية، وقد قارب عدد ضحاياها ٣٥٠ شخصاً، أما النوع الثاني من الإعدامات فهو السرّيّ، وينقسم بدوره إلى قسمين؛ إذ يقوم التنظيم بإعلام أهالي المعدومين بإعدام أبنائهم في الأوّل منهما، وقد قارب عدد هؤلاء ٢٠٠ شخص، أما القسم الثاني فهم الذين لم يفصح التنظيم عن مصيرهم، ويبلغ عددهم ٤٥٠ شخصاً».

ويشيرِ الشامي إلى أنه لا توجد أعدادٌ دقيقةٌ لضحايا الإعدامات السرّية بالكامل، بسبب تكتم التنظيم عليها.

وكانت حملة دير الزور تذبح بصمت قد سرّبت من أحد مكاتب التنظيم قائمةً بأسماء ٤٥٠ شخصاً تمّ إعدامهم بشكلٍ سريّ. وبالاطلاع على هذه الوثيقة تبيّن أن معظمهم من أبناء عشيرة الشعيطات، التي تعرّضت لعملية إبادةٍ جماعيةٍ بعد أن تمرّد أبناؤها على التنظيم.

وعن لجوء التنظيم إلى الإعدام بشكلٍ سرّيٍّ يقول الشامي: «يقوم التنظيم بذلك لرغبته في عدم رؤية أهالي المعتقلين لإصابات أبنائهم الناتجة جرّاء التعذيب الذي مارسه عناصر التنظيم بحقهم، والذي وصل في بعض الأحيان إلى بترٍ لأطرافٍ، أو تكسير جمجمة الرأس، مما يمنع إعدامهم بشكلٍ علنيّ».

استهداف النسيج الاجتماعيّ

لم تُعرف حتى الآن هوية من ينفّذ عمليات الإعـدام هـذه، أهـوَ من المهاجرين أم من المبايعين لـ(داعش) من أهالي المنطقة. وعما يشاع حول هذا يقول أبو محمد، وهو أحد أبناء دير الزور: «في العديد من الحالات يقوم بالإعدام سيّافٌ مقنّعٌ لا تعرف هويته. ولكن بعد أيام تنتشر إشاعةٌ بين الأهالي بهوية هذا الشخص، وهو بالغالب مناصر محليّ. ولكن أيضاً يقول البعض إن التنظيم وراء هذه الإشاعة».

يرى أبو محمد أن الهدف من هذه الإشاعة خلق جوٍّ من الكره والبغضاء بين الأهالي في المنطقة، خصوصاً مع البيئة العشائرية المتلازمة مع مسألة الثأر في ريف دير الزور، إذ يكون منفذ العملية، في كثيرٍ من الأحيان، من أبناء قرية المعدوم نفسها.

وأحياناً يحضر الأنصار من أهـالي المنطقة ويتابعون عملية الإعدام بنوعٍ من السخرية، الأمر الذي يرفع حدّة التوتر معٍ أهالي الضحايا. ولكن كل ذلك يبقى مكبوتاً بسبب القمع الشديد.

براءةٌ بعد الإعدام!!

لعلّ أبرز التهم الموجّهة إلى الشبان الذين يتمّ إعدامهم هي الانتساب إلى (الجيش الحرّ) أو «الردة»، وبعضهم اتُّهم بأنه متعاملٌ مع قـوّات النظام السوريّ. ومع ذلك لم يقدّم التنظيم أيّ دليلٍ ملموسٍ على هذه التهم، إذ يجلب المعتقل من السجن، ويقوم بنشر بيانٍ أمام جمهرةٍ من الناس، ثم ينفذ حكم الإعدام، دون تقديم أيّ براهين منطقيةٍ تثبت التهمة على الضحية. وفي شهر أيارٍ الماضي قام تنظيم (داعش) بعمليات إعدام واسعةٍ بحقّ معتقلين سابقين من أبناء ديرٍ الزور، وصل عددها -خلال أربعة أيام- إلى أكثر من ٥٠ عملية، وزّعها التنظيم بشكلٍ واضحٍ على مناطق سيطرته ليظهر سطوته وقوّته، فجرت الإعدامات في الشميطية والمسرَب والخرَيطة وحوايج ذياب ومحيميدة بالريف الغربيّ، والكشكية والميادين والبوكمال في شرق دير الزور.

عن سبب حملة الإعـدام التي شنها تنظيم (داعـش) يقول أبو خالد، وهو قائد إحدى فصائل (الجيش الحرّ): الأرجح أن تكون عملية الإنزال الأمريكية في حقل العمر (شرق دير الزور) هي التي دفعت التنظيم إلى محاولة إعادة فرض هيبته وسيطرته على الأهالي من جديد، إذ إن كلّ الذين أعدموا كانوا من الجيش الحرّ أو معارضين للتنظيم أو يشكّ في ولائهم له.

وكان التنظيم قد أعدم شاباً في قريته أمام ذويه بتهمة استهداف دورياتٍ ومقرّاتٍ تابعةٍ للتنظيم في المنطقة، على الرغم من أن الشاب لم يعترف بقيامه بهذا العمل، وأصرّ على أنه بريءٌ مما نسب إليه حتى آخر لحظة عاشها.

وكانت حجّة التنظيم الوحيدة في اتهامهم له أنه كان من عناصر (الجيش الحرّ) سابقاً. ولكن، بعد أن تمّ الإعدام بفترة أخبر عناصر التنظيم ذويه أنهم كانوا مخطئين بحقه، وقد ثبت لهم أنه بريء!!

أما في قرية محيميدة، بريف دير الزور الغربيّ أيضاً، فقد أعدم شابان من جملة الذين أعدموا في هذه الحملة، كانا متهمين بإحراق سيارة تابعة للتنظيم ليلاً، فيما ينفي أهاليهما بشدّة قيامهما بذلك. وقد أكد أب أحدهما لعناصر التنظيم أن ابنه كان موجوداً معه ساعة إحراق السيارة، ولكنه لم يجد آذاناً صاغيةً منهم بحسب شهود العيان.

يرى أبناء دير الزور، ممن التقينا بهم، أنه لن تكون هناك نهايةٌ لإعدامات (داعش) العلنية والسرّية إلا إذا نجح التنظيم في إنهاء أيّ وجودٍ معارضٍ له، وهذا محالٌ، خصوصاً مع حنق الأهالي الذي أثارته ممارساته الدموية بحقهم، أو بزوال سيطرته عن دير الزور.

الجرائم ضد الإنسانية (مفهومها - أنواعها - أركانها)

عاصم الزعبي

يعدّ مفهوم الجرائم ضد الإنسانية من المفاهيم الحديثة نسبياً في القانون الدوليّ وفي بعض القوانين المحلية، إذ لم يكن لها تعريفٌ مستقلٌ عن جرائم الحرب إلا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تطرّقت إليها المادة السادسة من النظام الأساسيّ للمحكمة العسكرية في (نورمبرج).

ولم يكن هذا النوع من الجرائم متداولاً في الأوساط الحقوقية والقانونية في منطقة الشرق الأوسط إلا على سبيل المرور السريع، عدا ما كان ينادي به الحقوقيون الفلسطينيون من أن إسرائيل ترتكب جرائم ضد الإنسانية بحقّ الشعب الفلسطينيّ.

وبعد انـدلاع الثورة في سورية، وما تبعها من انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان من قبل النظام بالدرجة الأولى، وبقية الفصائل المتصارعة؛ برز مفهوم الجرائم ضدّ الإنسانية بقوّةٍ إلى واجهة الحرب السورية ومفرزاتها.

ولأن غالبية المواطنين يسمعون بهذا المفهوم إعلامياً فقط، دون الإدراك أو العلم بتفاصيله ومدى انطباقه على ما يجري؛ كان لا بدّ من الحديث عنه بشكلٍ مختصر.

أولاً: مفهوم الجرائم ضد الإنسانية:

تعدّدت الاجتهادات الفقهية في تعريف الجرائم ضد الإنسانية وتطوير مفهومها لعدّة سنواتٍ، تكللت الجهود الدولية بعدها بالوصول إلى نظام المحكمة الجنائية الدولية، المعروف بنظام روما الأساسيّ.

وقد عرّفت المادة السابعة من هذا النظام الجريمة ضد الإنسانية بأنها: «الأفعال اللاإنسانية الجسيمة والاضطهادات التي تقع حصراً على إنسانٍ أو مجموعاتٍ إنسانيةٍ لأسبابٍ سياسيةٍ أو عرقيةٍ أو دينيةٍ أو قوميةٍ أو إثنيةٍ أو ثقافيةٍ أو متعلقةٍ بنوع الجنس، متى ارتكبت في إطار هجومٍ واسع النطاق أو منهجيٍّ ضدّ أيّ مجموعةٍ من السكان المدنيين وعن علمٍ في الهجوم».

ثانياً: أنواع الجرائم ضد الإنسانية

جاء في المادة السابعة من نظام روما الأساسيّ، الناظم لمحكمة الجنايات الدولية:

لغرض هذا النظام الأساسيّ يشكّل أيّ فعلٍ من الأفعال التالية جريمةً ضدّ الإنسانية متى ارتكبت في إطـار هجومٍ واسـع النطاق أو منهجيٍّ موجّهٍ ضدّ أيّ مجموعةٍ من السكان المدنيين وعن علمٍ بالهجوم:

أ: القتل العمد.

ب: الإبادة الجماعية.

ج: الاسترقاق.

د: إبعاد السكان أو النقل القسريّ لهم.

هـ: السجن أو الحرمان الشديد على أيّ نحوٍ آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدوليّ.

و: التعذيب.

ز: الاغتصاب أو الاستعباد الجنسيّ أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسريّ أو التعقيم القسريّ أو أيّ شكلٍ آخر من أشكال العنف الجنسيّ على مثل هذه الدرجة من الخطورة.

ح: اضطهاد أيّ جماعةٍ محدّدةٍ أو مجموعٍ

محدّد من السكان لأسبابٍ سياسيةٍ أو عرقيةٍ أو قوميةٍ أو إثنيةٍ أو ثقافيةٍ أو دينيةٍ أو متعلقةٍ بنوع الجنس.

ط: الاختفاء القسريّ للأشخاص.

ي: جريمة الفصل العنصريّ.

ك: الأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبّب عمداً في معاناةٍ شديدةٍ أو في أذىً خطيرٍ يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنيةً.

ثالثاً: أركان الجرائم ضد الإنسانية

١) الركن الماديّ:

يقوم الركن الماديّ للجريمة ضد الإنسانية على مجموعةٍ من الأفعال الخطرة التي تصيب إحدى المصالح الجوهرية للإنسان أو لمجموعةٍ من البشر يجمعهم رباطٌ سياسيٌّ واحدٌ أو عرقيٌّ أو دينيٌّ أو قوميٌّ أو إثنيٌّ أو متعلقٌ بنوع الجنس، فالمجني عليه أو عليهم ينتمون إلى جماعةٍ واحدة.

والأفعال التي يقوم عليها الركن الماديّ للجريمة ضد الإنسانية يجب أن ترتكب في هجومٍ واسع النطاق أو منهجيٍّ ضدّ هذه الجماعة من السكان المدنيين.

ويشترط لقيام الجريمة أن تتمثل في مظهرٍ ماديٍّ ملموسٍ يعدّ انعكاساً لها في الواقع، والإنسان هو من يرتكب الجريمة، وهذا يتمثل في السلوك الإيجابيّ أو السلبيّ الذي يؤدي إلى نتيجةٍ يجرّمها القانون.

فالعناصر الأساسية لهذا الركن تنطبق على الجريمة كما هو الحال في القوانين الداخلية للدول، وهي السلوك أو العمل أو الفعل المحظور أو الامتناع عن فعل.

٢) الركن المعنويّ:

الجريمة ضدّ الإنسانية جريمةٌ مقصودةٌ يتخذ الركن المعنويّ فيها صورة القصد الجنائيّ. والقصد الجنائيّ الذي يجب أن تقوم عليه هو القصد الخاصّ إلى جانب القصد العامّ الذي يتكوّن من العلم بأركان الجريمة وانصراف الإرادة لارتكابها وتحقيق نتائجها. أما القصد الخاصّ فيتكون من العلم والإرادة، ولكنه يتميّز عن القصد العامّ بكونه لا يقتصر على أركـان الجريمة بل يمتدّ إلى واقـع ليس من أركانها، فهو إضافيٌّ هنا، أي لا قيام له دون القصد العام.

٣) الركن الدوليّ:

الجريمة ضد الإنسانية دوليةٌ بطبيعتها، نظراً لطبيعة الحقوق التي يتمّ الاعتداء عليها. فهذه الجرائم صارت من موضوعات القانون الدوليّ واهتماماته.

ويكفي لتوافر الركن الدوليّ أن تكون الجريمة قد وقعت تنفيذاً لخطّةٍ مرسومةٍ من جانب الدولة ضد جماعة بشريةٍ تجمعها عقيدةٌ معيّنةٌ أو رابطٌ معيّنٌ، دون اشتراط أن تكون تلك الجماعة تحمل جنسية دولةٍ أخرى. إذ إن الغالب هو ارتكاب هذه الجريمة على المدنيين في الدولة نفسها، أي من يحملون جنسية الدولة مرتكبة الجريمة. وهنا يكون الجاني والمجني عليه من رعايا الدولة نفسها.

٤) الركن الشرعيّ:

أي أن يكون الفعل مجرّماً في القانون الدوليّ، الذي يستند على قواعد عرفيةٍ أرستها الاتفاقات الدولية المختلفة.

إذاً، لا بد من التعرّف على هذه الجرائم لأن تأثير الأفعال المكوّنة لها يعدّ وسيلةً سهلةً وفعالةً لتوفير الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في وقت السلم والحرب. وتمثل أحد الضمانات الأساسية للحدّ من طغيان الحكام الذين يتنكّرون للقيم الإنسانية ويهدّدون حقوق مواطنيهم، كما يجري اليوم في سورية التي فاقت فيها الجرائم ضد الإنسانية كلّ حدٍّ مسموحٍ به.

قرار روسيا في سوريا يكلفها مليوني دولارٍ يومياً.. وخبراء: روسيا لا تقدم دعماً بلا مقابل

موافقة الأسد على تحويل ميناء طرطوس إلى قاعدةٍ ثابتةٍ للسفن النووية الروسية

كلفت روسيا شطب معظم الديون السورية

رنيم سالم

اتخذت روسيا قرارها ودخلت قوّاتها إلى سوريا، بعد أن كانت حربها مقتصرةً على تصدير الأسلحة. كان لا بدّ من إنهاء المهزلة -في نظرها- لضمان سداد ديونها على النظام السوريّ وحصد ثمار تدخلها في سوريا عبر مباشرة التنقيب عن النفط والغاز.

تفاءل البعض بالتدخل الروسيّ، ورأوا فيه باباً لحلٍّ سياسيٍّ حتى لو انطوى على مطامع اقتصادية. في حين لم ترَ أطرافٌ أخرى في هذا التدخل إلا احتلالاً بدأ باستهداف المدنيين والمرافق الحيوية في مناطق المعارضة بحجّة محاربة الإرهاب. وترفض هذه الفئة رهن مستقبل سوريا لروسيا، وبأيّ ثمنٍ من الأثمان.

أما روسيا فأعلنتها صراحةً بأن لا مطامع اقتصاديةً لها في سوريا. لكن لغة المصالح وواقع الوجود الروسيّ يبدوان بعيدين عن تصريحات موسكو، التي بدأت شركاتها عقود التنقيب عن النفط والغاز في الساحل السوريّ، وهي تطمح إلى الاستفادة من موقع سوريا الحيويّ للتحكم بأسعار النفط بدلاً عن السعودية، وما إلى ذلك من المصالح الظاهرة منها والباطنة.

فما هي قدرة روسيا الاقتصادية الفعلية على خوض حربٍ في سوريا؟ وما الثمن الذي ستطلبه مقابل ذلك؟ وما هي حصيلة الدمار المتوقع إضافته إلى الحرب السورية نتيجة تدخلها؟

طيرانٌ حربيٌّ تشريديٌّ جديد

ارتفعت حركة نزوح المدنيين في مناطق سيطرة المعارضة مع تدخل الطيران الروسيّ، كما توقع مراقبون زيادة وتيرة الهجرة إلى الخارج. فبعد أسابيع قليلة على تحليق الطائرات الروسية في سماء سوريا جاء تصريح مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، الذي بيّن أن «دخول روسيا الحرب الأهلية السورية أدخل محرّكاتٍ جديدةً إلى الوضع، وشرّد ٤٠ ألف مدنيٍّ، وأن المزيد قد يفرّون خشية تصاعد القتال».

في حين تبدو الأرقام الواردة من المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة أكبر من تلك التي أعلنها دي ميستورا، إذ وجّهت الإدارة العامة لشؤون اللاجئين في الحكومة السورية المؤقتة نداء طلب مساعدة عاجلة للنازحين من ريف حماة الشماليّ وريف إدلب الجنوبيّ. مبينةً، في بيانٍ لها، أن قصف الطيران الروسيّ لا يغادر سماء المنطقة، ما اضطرّ أهالي هذه المناطق إلى النزوح. وهم لا يجدون المأوى، ويعيشون في نقصٍ شديدٍ للماء والغذاء، وجزءٌ كبيرٌ منهم يفترشون الأرض.

وقدّرت أعداد النازحين من هذين الريفين فقط، بشكلٍ تقريبيٍّ، بحوالي ٦٥ ألف نسمة، منهم ٤٥ ألفاً من كفرنبودة والقرى المجاورة، و١٥ ألفاً من اللطامنة وكفرزيتا وبعض قرى الغاب والمخيّمات الموجودة في المنطقة.

وبيّنت إدارة اللاجئين أن أولويات احتياجات هؤلاء النازحين هي خيمٌ وأغطيةٌ وفرشٌ لنحو ٣ آلاف عائلة، ومستلزمات أطفالٍ ورعايةٌ طبيةٌ وأدوية، خصوصاً للأمراض المزمنة. وأن النازحين خرجوا من كفرنبودة والقرى والبلدات المجاورة واللطامنة وكفرزيتا وعطشان والهبيط وقرى سهل الغاب والمخيّمات الموجودة بين عطشان والهبيط، وتوجّهوا نحو مخيّمات أطمة والكرامة وقاح والسلام والرحمة ومناطق حارم وسلقين وقرى جبل الزاوية ومعرّة النعمان وقراها وقرى ريف إدلب الشرقيّ وريف حلب الغربيّ.

وكان ناشطون اتهموا الطيران الحربيّ الروسيّ باستهداف الفرن الآليّ على أطراف مدينة سراقب، الذي يوزع الخبز المجانيّ للأهالي، مما أدّى إلى خروجه عن الخدمة، علماً أنه كان يخدم أكثر من ٣ آلاف عائلةٍ في ريف إدلب.

وأعلنت مديرية صحة حماة، التابعة للحكومة السورية المؤقتة، استهداف الطيران الروسيّ منظومة الإسعاف التابعة لمؤسسة أورينت الإنسانية، مما أدّى إلى مقتل المسعف عصام الصالح وإصابة سائق السيارة وأربعة عاملين آخرين بجروحٍ خطيرة.

وقامت الطائرات الروسية عقب ذلك باستهداف مشفى أورينت في كفرنبل، مما سبّب أضراراً كبيرةً في البناء والمعدّات.

وتحدّث بيانٌ صادرٌ عن الحكومة المؤقتة عن استهداف الطيران الروسيّ المشفى الميدانيّ الثاني بمدينة اللطامنة في ريف حماة، ما أدّى إلى وقوع عددٍ من الإصابات في صفوف الكوادر الطبية العاملة فيه.

وأكّد مدير المشفى، محمود المحمد، على عدم وجود أيّ فصيلٍ إسلاميٍّ متشدّد، أو تجمعاتٍ لتنظيم داعش، في منطقة اللطامنة أو في المناطق التي تمّ قصفها.

ومن جهته بثّ الإعلام الروسيّ شريطاً مصوّراً لاستهداف الطائرات الروسية عدّة أهدافٍ على أنها مقرّاتٌ لداعش، وهو ما نفته مديرية صحة حماة بعد استهدافٍ مناطق مدنيةٍ ووصول جرحى إلى المشافي التابعة لها.

نداء استغاثةٍ من الرستن

لا يبدو وضعُ السكان في حمص أفضل عما هو الحال في حماة وإدلب، فالريف الشماليّ لحمص يعاني من حصارٍ عمره أعوام، وتسبّب القصف الروسيّ في إرباك السكان الذين لم يعرفوا إلى أيّ أرضٍ سيتجهون، حسب ناشطين. وأطلق المجلس المحليّ في الرستن نداءً استغاثةً لمساعدة النازحين جرّاء العدوان الروسيّ على الريف الشماليّ. وأكد المجلس أن الطيران الروسيّ استهدف مراكز إغاثيةً، ومنازل المدنيين، والأسواق العامة، والمدارس، وأن جميع الضحايا في ريف حمص الشماليّ من المدنيين، وأغلبهم نساءٌ وأطفال. وطالب المجلس المنظمات الإغاثية والإنسانية بالتدخل إزاء ٤٠٠ ألف شخصٍ من سكان الريف الشماليّ نزحوا إلى الرستن.

وأكد ناشطون أن القصف الروسيّ على الريف الشماليّ لحمص تسبّب في تعليق الجمعيات الخيرية والمدارس لعملها، الأمر الذي انعكس سلباً على المدنيين الذين كانوا يحصلون شهرياً، من خلال هذه الجمعيات، على سللٍ غذائيةٍ فيها كمياتٌ من السكّر والزيت والبرغل وبعض المعلبات والمنظفات، وهناك جمعياتٌ توزّع المازوت بشكلٍ شهريٍّ على العائلات المحتاجة مع قدوم فصل الشتاء. وتحاول المجالس المحلية ترميم النقص. وارتفعت الأسعار في مناطق الريف الشماليّ مع اقتراب فصل الشتاء، فوصل سعر ليتر المازوت إلى ٢٥٠ ليرة، ثم عادت بعض الجمعيات إلى العمل لاحقاً.

ولم يسلم ريف اللاذقية هو الآخر من القصف الروسيّ، إذ تحدّث بيانٌ للحكومة المؤقتة عن أن الطائرات الروسية استهدفت مشفى اليمضية بريف اللاذقية، والذي تنتشر حوله مخيّمات النازحين على جانبي الحدود. كما استهدفت مشفى اللطامنة، ومشفى البرناص الذي يقدم الخدمات الطبية للمدنيين، ويضمّ أيضاً المعهد التقاني الطبي.

وقالت الحكومة السورية المؤقتة، في بيانٍ صدر عنها، إن استهداف

المشافي التي تقدّم العلاج للمدنيين يعدّ خرقاً للقانون الإنسانيّ الدوليّ، وهو من أبشع جرائم الحروب. وتعدّ هذه الجرائم الروسية استكمالاً للجرائم التي نالت من معظم المشافي والمرافق الصحية والكوادر الطبية.

ما هي تكلفة الصاروخ الروسيّ؟

بعد أسابيع قليلة على الحملة العسكرية الروسية في سوريا، بدأ الحديث في روسيا وخارجها عن تكلفتها المادية، وعن قدرة موسكو على تحمّل أعبائها لفترة طويلة، لا سيما في ظلّ الأزمة الاقتصادية واستمرار الأزمة الأوكرانية.

وقالت ريفا بهالا، نائبة رئيس شركة ستراتفورد الأميركية المتخصّصة بالاستخبارات الجيوسياسية، إن موسكو لن تكون قادرةً علي تحمّل النفقات لأكثر من أربعة أشهر، إذ تبلغ تكلفة الغارات الجوّية والطلعات غير القتالية نحو مليوني دولار يومياً على الأقلّ.

وأوضحت، في تصريحات إعلامية، أن إطلاق صواريخ كروز من السفن الروسية في بحر قزوين إلى أهدافٍ في سوريا كان عرضاً مكلفاً للقوة، إذ تبلغ تكلفة إطلاق الصاروخ ٣٠ مليون دولارٍ على الأقلّ.

وبحسب ديمتري بسكوف، السكرتير الصحفيّ للرئيس الـروسيّ، فإن موسكو تتحمّل وحدها تكاليف الحملة العسكرية في سورية بالكامل.

كما أوضح وزير المالية الروسيّ، أنطون سيلواتوف، أن معظم النفقات العسكرية في سورية تذهب لتأمين الوقود والأسلحة للطائرات بواسطة سفن إنزالٍ ضخمة وطائرات نقلٍ عسكرية. مضيفاً أن قسماً كبيراً من الأموال ينفق للمحافظة على التقنيات العسكرية في حالٍ صالحة للعمل بطاقتها القصوى، علماً أن الطائرات الروسية تنفذ حوالي عشرين طلعةً يومياً.

ومن جهةٍ أخرى، لا تبدو أرقام الشركة الأميركية دقيقةً في نظر الخبير في مركز التحليل الإستراتيجيّ، فاسيلي كاشين، الذي أكّد في تصريحاتٍ إعلامية أن هدف نشر هذه التقديرات المبالغ فيها هو إخافة صانع القرار الروسيّ من التأثيرات الاقتصادية، معتبراً أنه من المضحك تخصيص ميزانيةٍ كبيرةٍ لمشاركة أسطول البحر الأسود الذي لا يقوم بأيّ عملياتٍ في سوريا. وبحسب الخبير فإن تكلفة التدخل الروسيّ، بمشاركة خمسين طائرةً وبضعة آلافٍ من الجنود، لا تتعدّى تكاليف إجراء مناورةٍ عسكريةٍ كبيرة.

أما الأرقام التي تحدّثت عنها الشركة الأميركية فهي «خياليةٌ» حسب قوله، مضيفاً: «إذا كانت تقصد أن هذه المبالغ تشمل السلاح المقدّم لقوّات نظام الأسد فإنه مدفوع الثمن من إيران وسوريا».

وأضاف كاشين أنه يعتقد أن تكلفة الحملة الروسية تمّ حسابها بالمقاييس الأميركية، فتكلفة صاروخ كروز كليبر الروسيّ الصنع لا تتجاوز ٦٠٠ ألف دولار، وليس ٣٠ مليون دولار.

وتشارك في الحملة الروسية خمسون طائرةً، بين مقاتلة وقاذفاتٍ وطائراتٍ متعددة الأغراض ومروحيات، في حين يبلغ عدد العسكريين الروس في سوريا ١٦٠٠ عسكرياً.

من جهته أكّد المحلل العسكريّ فيكتور ليتوفكين أن روسيا لا تقدّم دعمها للنظام بلا مقابل، منوّهاً إلى أن كثيراً من المحللين الغربيين يجهلون طريقة عمل المؤسّسات المالية التابعة لوزارة الدفاع وحسابات التكاليف، وأنهم ينطلقون في تحليلاتهم من معايير الرفاهية الغربية.

يأتي هذا في وقتٍ نفى فيه رئيس الحكومة الروسية صحة الروايات التي تقول إن روسيا تدافع في سوريا عن سوقٍ لمنتجاتها العسكرية، أو تبحث عن استثمار ثروات هذا البلد الطاقوية من غازٍ ونفط، وقال: «لنا علاقاتٌ اقتصاديةٌ مع سوريا والبلدان العربية الأخرى، ولكن لا توجد لنا أيّ مصالح اقتصادية كبرى في سوريا».

وعن مبيعات الأسلحة قال رئيس وزراء روسيا: «صحيح أننا نورّد الأسلحة لهذا البلد، ولكن قيمتها ليست خيالية، إذ ربما تقدّر بمئات ملايين الدولارات، في حين يقدَّر إجمالي الطلب على الأسلحة الروسية بـ١٥ مليار دولار».

ثمن التدخل

وإذا كانت التصريحات الرسمية تخالف الوقائع وتخفيها غالباً، فإن مصالح روسيا في سوريا لم تخفِ نفسها، وبدأت من الساحل السوريّ، وأهمها إبقاء سيطرتها على سوق الغاز عالمياً والحصّة الأكبر من السوق الأوربية والهيمنة على السياسة الأوربية. فروسيا تخوض حرب أنابيب الغاز التي تمرّ من سوريا، وأهمّها الخطّ التركيّ القطريّ الذي من الممكن

أن يصل إلى أوروبا، وقطع طرق الغاز الواصلة إلى أوربا حتى ولو كانت من إيران. إذ وقعت شركة إيست ميد عقداً مع حكومة الأسد يتضمّن إجراء عمليات المسح والتنقيب عن البترول في المنطقة الممتدّة من جنوب شاطئ مدينة طرطوس إلى محاذاة مدينة بانياس، بعمقٍ عن الشاطئ يقدّر بـ٧٠ كيلومتراً طولاً، وبمتوسط عرض ٣٠ كيلومتراً، وبمساحةٍ إجماليةٍ نحو ٢١٩٠ كيلومتراً مربعاً. ويمتدّ العقد، وهو الأوّل من نوعه للتنقيب عن النفط والغاز في المياه السورية، على مدى ٢٥ سنةً، بتمويلٍ من موسكو.

وكانت القوّات البحرية الروسية قد بدأت باستخدام ميناء طرطوس في السبعينات، بموجب اتفاقيةٍ وقعت في العام ١٩٧١م بين سوريا وروسيا، أي منذ الحقبة السوفييتية. وبموجب الاتفاقية يستضيف ميناء طرطوس قاعدةً روسيةً للإمداد والصيانة، كان الهدف منها آنذاك دعم الأسطول السوفييتيّ في البحر المتوسط.

وقد سعت روسيا جاهدةً إلى تطوير وتوسيع هذه القاعدة منذ عدّة سنواتٍ وحتى الآن، كي تستطيع استقبال السفن الحربية الروسية الضخمة. وفي سبيل ذلك قامت بشطب عشرة مليارات دولارٍ من إجمالي الديون السورية التي تجاوزت الـ١٣ مليار دولار، حتى تمكّنت في العام ٢٠٠٨ من الحصول على موافقة الرئيس السوريّ بشار الأسد على تحويل ميناء طرطوس إلى قاعدة ثابتة للسفن النووية الروسية في الشرق الأوسط. ومنذ ذلك الحين بدأتْ فعلياً بتوسيع وتطوير تلك القاعدة.

روسيا، التي سعت جاهدةً إلى نيل تلك الموافقة، وحجز مكانٍ استراتيجيٍّ لها في الشرق الأوسط بعيداً عن حدودها التقليدية المعهودة، دفعت الكثير للحصول على تلك الامتيازات، وتخلت في سبيل ذلك عن الكثير أيضاً. لكن، ومنذ بداية الأحداث السورية في العام ٢٠١١ تغيّرت موازين من يقدّم التنازلات ومن يسعى إليها ومن يقبلها.

فموافقة الرئيس السوريّ على تحويل ميناء طرطوس إلى قاعدة ثابتة للسفن النووية الروسية كلفت روسيا، حسب تقريرٍ لصحيفة سعودية، فضلاً عن شطب معظم الديون السورية؛ صفقةُ أسلحةٍ روسيةٍ إلى سوريا تتمثل في شراء الأخيرة (بالتقسيط أو بالدين): «طائرات ميج ٢٩ SMT مقاتلة، ونظم بانتسير إس ١ إي الدفاعية، ونظم صواريخ إسكندر الدفاعية، وطائرات ياك ١٣٠، وغوّاصتين من طراز آمور ١٦٥٠".

وبلغت عقود سوريا مع روسيا عام ٢٠١١ أربعة مليارات دولار، إذ سعت سوريا في السنوات القليلة الماضية إلى الحصول من روسيا على أسلحةٍ حديثةٍ تشمل الكثير من نظم الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات لتحسين قدراتها الدفاعية، ولتحتلّ سوريا المرتبة السابعة بين الدول التي تشتري الأسلحة الروسية. إذ أصبحت روسيا، منذ تاريخ شطبها للديون السورية، المزوّد الرئيس لسوريا بالأسلحة.

فيما بلغت استثمارات روسيا في سوريا في العام ٢٠٠٩ حوالي عشرين مليار دولار، أهمها في مجال التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما.

ووقعت شركة «توبوليف أند أفياستار اس بي» مذكرة تفاهم لتزويد الخطوط الجوّية السورية بثلاث طائرات ركابٍ طراز TU٢٤SM وبمركز خدماتٍ لهذه الطائرات.

والحقيقة إن مطامع روسيا في سوريا لا تقف عند هذا الحدّ، فالعقود الموقعة بين روسيا وحكومة وائل الحلقي كثيرةٌ ولا مجال لحصرها، ويُعتقد أن أغلبها وأهمها خفيٌّ عن أعين الجمهور، وتتركّز في مجالات التنقيب وخاصّةً في البحر المتوسط الغنيّ بالثروات الباطنية... ويبقى السؤال، وبعد أن أصبح التدخل الروسيّ في سوريا واقعاً: هل تضع روسيا حدّاً للحرب في سوريا فعلاً؟ أم أنها ستفشل وتأخذ ما تيسّر لها من الكعكة السورية النفطية وترحل؟

بين منفَيَين

قراءةٌ في كتاب بوّابات أرض العدم للروائية السورية سمر يزبك

أنجيل الشاعر

لم نتنسّم هذه المرّة رائحة القرفة من كلمات الكاتبة السورية سمر يزبك[1]، ولم تلمس بكفيها شتلة الحبق، كلّ ما لامسته يداها وقدماها هو صلصال[2] سوريٌّ مجبولٌ بدماء بشرية وأشلاء بشرية. لم ترو هذه المرّة حكايةً من بنات أفكارها وخصوبة خيالها، بل روت لنا حكايةً عاشتها مع أبطالها الحقيقيين في الشمال السوريّ. لامست آلام حكايتها، وتصوّرت آمالها، ودخلت بواباتها بوابةً بوابةً في أرض انتُهكت حرمتها وضاع على متنها الإنسان وأُبيدت الإنسانية على يد سلاطينها، حتى وصلت إلى أرض العدم.

تقول الكاتبة:

«لا بطل سوى الموت. لا قصص يرويها الناس سوى عنه. كلّ شيءٍ قابلٌ للنسبية والاحتمال، إلا بطولة الموت المطلقة. أو لحظة خارجة عن السياق الزمنيّ، هي تلك اللحظة التي كنّا نجتاز فيها الأسلاك الشائكة ليلاً. نعبر التيه إلى التيه، حيث حفر الشباب بوابةً لمرورنا. كنا نركض حيناً، ونسير على مهلٍ حيناً آخر. تلك اللحظة المتأرجحة في سؤال المنفى والوطن. هناك على طرفي السياج، كانت الأجساد تخرج فجأة من الظلام، ونسير كالعميان. تحتكّ كتفٌ بأخرى. نسمع صوتاً يقول: «مساء الخير». صوت يروح، وصوت يأتي، وكأننا قطط سود، لكنّ عيوننا لا تلمع. المسافة الحدودية التي صار السوريّون يختفون في الليل تحتها، ليست كبيرة. يدخل ناس ويخرج ناس، يتقاطعون عند مسافة سلام الليل.» (ص١٤)

وحده السوريّ من يجتاز الطريق إلى سوريته خلسةً، تحت ظلام الليل، متنكّراً لوجوده، خشيةً على هذا الوجود من أن يستقلّ قافلة الموت المدرجة في جدول الحياة اليومية.

من بنّش تبدأ الحكاية، وتمتدّ إلى الأتارب وتفتناز وكفرنبل، إلى الحدود التركية وبالعكس، إلى حكاية أطفالٍ شُرّدوا وأطفالٍ قتلوا، إلى المعتقلات والموت تحت التعذيب، إلى جوع السوريين وعطشهم.

هنا لا مجال للتأويل أو للسرد أو للغة مجازية تجمّل التعابير وتتلاعب بالمسمّيات، هنا حقيقةٌ ثابتةٌ لكنها مرّةٌ تدفعنا إلى الغيظ والألم تارةً، وإلى التساؤل تارةً أخرى: لمَ كلّ هذه الممارسات الوحشية من سوريٍّ ضدّ الإنسان السوريّ؟

«التظاهرة في «بنش» خاليةٌ من النساء، وفيها راياتٌ كُتب عليها «لا إله إلا الله محمد رسول الله». كنت وحدي وسط الرجال، وكانوا يحدّقون إليّ بغرابة. تعرّفت إلى بعض الشباب، كانوا غايةً في التهذيب، غنّوا وصفّقوا ثم جاء شيخٌ وخطب فيهم (...). سألت إحدى النساء اللواتي يراقبن التظاهرة من أمام البيوت: كنا نشارك في التظاهرات أما الآن لم يعد ذلك ممكناً، رجالنا يخافون علينا من القصف والقنص. (...) يأتون ليلاً وفي أوّل الفجر يقصفون ويهربون، يموت الأطفال والشيوخ والنساء غالباً، ولا يملّ الأهالي والكتائب من مواصلة القتال «هذا هو قدرنا» يقول الشباب في «بنش». (ص١٧)

لم ألمح امرأةً سافرة. هذا جزءٌ من تقاليد المكان، فهم يمارسون شعائر الإسلام. وقفت في تظاهرة «بنش» سافرةً بينهم. وعندما تنقلنا بين القرى والبلدات وضعت الحجاب كي لا ألفت الانتباه. هنا ذهبت الكاتبة بالحجاب إلى أبعد من كونه خرقةً تغطّي الرأس وحسب، إنما هو حجاب العقل والمعرفة، حجابٌ أيديولوجيٌّ وضعته الشريعة وغذّته الأعراف والتقاليد. مما أطاح بالمرأة السورية جانباً وعزلها عن الاشتراك في التظاهر بحجّة الخوف عليها.

«هنا لا أحد يتحدّث عن قيام خلافة إسلامية بل عن دولة مدنية» (ص١٨)

في هذا القول بدايةٌ ملتبسةٌ لنهايةٍ غامضة، فالدولة المدنية، حسب تعريف ويكيبيديا الموسوعة الحرة، هي «دولـةٌ تكفل وتحمي جميع أفرادها بغضّ النظر عن انتماءاتهم الفكرية والدينية والسياسية والعرقية، وجميع أفرادها متساوون أمام الدساتير القانونية وفي الحقوق المدنية». أما في رأي «سيد قطب» فهي دولةٌ مدنيةٌ ذات مرجعيةٍ إسلامية، فقد جاء في خطابٍ له وجّهه إلى وزير الخارجية المصريّ في عددٍ من أعداد «منبر الشرق» في فصل الدين عن الدولة:

«وأحـبّ أن أتحدث قليلاً إلى معاليكم عن هذه المسألة: إن هذا التعبير «فصل الدين عن الدولة» ذو مدلولٍ في الحياة الأوربية المسيحية، ولكن لا مدلول له على الإطـلاق في البلدان

١- رواية رائحة القرفة لسمر يزبك.
٢- رواية صلصال للكاتبة نفسها.

الإسلامية. ... ثم أردف قائلاً: الإسلام عقيدة وقانون، وكلاهما متصلٌ بالآخر وقائمٌ عليه، ولا يمكن أن توجد العقيدة ثم يهمل القانون، والنصوص صريحةٌ في هذا ولا تحتمل التأويل.

هنا يحصل الالتباس في مفهوم الدولة المدنية الذي تحدّثت عنه الكاتبة على لسان ثوّار «بنش»؛ هم يعتنقون الإسلام ويتّبعون قواعده، ونصوصه واضحةٌ وصريحة، كما أن الكتائب الجهادية المتطرّفة، كتنظيم «الدولة الإسلامية»، وجبهة النصرة التي تحظى بنسبةٍ كبيرةٍ من المؤيدين في الشمال، تستمدّ قوانينها من تلك النصوص الواضحة والصريحة. فبأيّ دولةٍ مدنيةٍ ستحظى سوريا؟

تشكّل هذه النصوص والأحكام جبهةً مضادّةً للقوانين الوضعية، التي توضع بإرادة الشعب لصون حرّيته وكرامته وحقوقه المدنية، والاعتراف بالآخر وكرامته الإنسانية، بغضّ النظر عن محمولاته الدينية والسياسية والعرقية والجنسية... إلخ. كما تشكل سبباً مشروعاً لقيام حركاتٍ دينيةٍ متطرّفة تسعى إلى إلغاء نشأة الحياة الديمقراطية، وهدم حجر الأساس في الدولة الوطنية التي تتنافى مع مفهوم الدولة المدنية على نحو ما أطلقته جماعة الإخوان المسلمين على لسان «سيد قطب» وأخذ يتمدّد وينمو في أذهان السواد الأعظم من الشعب السوريّ، ما أفسح المجال للشعارات

الدينية أن تنبثق وتطغى على الشعارات الديمقراطية في الثورة السورية.

ومن خلال التطوّرات التي طرأت على الثورة السورية، ودخول جنسياتٍ مختلفة إليها تحت مسمّى الجهاد الإسلاميّ، انصرفت بعض الجهات إلى ابتزاز الشعب مستخدمةً دغدغة العاطفة والمشاعر، مستغلةً قهره وجوعه وحرمانه، وتهميشه منذ عدّة عقودٍ من الزمن.

تقول الكاتبة: «سمعت حديث مقاتلَيْن. وإذ رحت أحاول فهم ما يحدث في معركة «وادي الضيف» وأثناء البحث بين الأنقاض، يقول أحدهما وهو الأصغر سناً: معركة وادي الضيف كان يمكنها أن تنتهي منذ زمن طويل، لكن الكتائب التي تتلقى الدعم الماليّ تطيل عمر المعركة للاستفادة منها (...) ويشرح ما جرى في مطار «أبو الضهور» بين ماهر النعيمي وكتائب شهداء سوريا، ثم يقول: تفووووو. أمِنْ أجل هذا خرجنا للثورة؟» (ص ٨٨) في الحروب دوماً الفقراء هم من يدفعون الثمن، لصوص الحرب أصحاب ممالك متوّجون، ملوكٌ مستبدّون، يتفوّقون بقوّة السلاح من جهةٍ، وبقوّة الدين من جهة أخرى.

مرّةً أخرى يبحث الكتّاب العرب عموماً، والسوريون بشكلٍ خاصٍّ، عن انتمائهم، عن هويتهم المبتورة، وعن ذاتهم المستلبة والمشتتة بين الوطن والاغتراب، كبقية أفراد الشعب لأنهم جزء من هذا الشعب. تقول الكاتبة: «.... حين نظرت في تلك اللحظة، عرفت معنى المنفى والوطن. رغم أنني أتسلل هاربةً وبطريقةٍ غير قانونيةٍ عبر حدود بلدي. فالوطن هو أن أحدّق الآن في طائرة ستلقي قذائفها علينا، وأحدّق إليها بثباتٍ ودقةٍ ومن دون خوف، وأتابع أين سترمي الموت. والمنفى هو أن أكون جالسةً في ساحة «الباستيل» وسط باريس أرتشف قهوتي تحت شمس لطيفة، وعلى يساري عاشقان يتبادلان القُبل، ويحطّ عصفورٌ على ركبتي، فأقفز من الفزع والخوف». (ص ٣٧)

تحدّثت الكاتبة مطولاً عن كلّ ما يجري في الشمال السوريّ من انتهاكاتٍ إنسانيةٍ من جميع الأطراف، ومن ملابساتٍ بين الكتائب الجهادية ودخول جنسياتٍ مختلفةٍ بينها، لا يهمّها إلاّ تنفيذ المعتقدات الثابتة من جهة، والارتزاق من جهةٍ أخرى. وعن الممارسات الوحشية التي يتبعها النظام بحقّ الأهالي بحجّة احتضانهم للإرهاب.

كان ما نقلته الكاتبة حيّاً، حسبما أشارت في الكتاب. وهو موضوعٌ طويلٌ وعميقٌ يتطلب الكثير من الصفحات لدراسته. ولكي يكون القارئ على بيّنةٍ واطلاعٍ على ما يحويه هذا الكتاب يجب على كاتب الدراسة نقل مقاطع مطوّلةٍ منه وتقسيم الدراسة إلى أكثر من جزء.

لذلك فإن هذه الدراسة هي الأولى لبوّابتين من أصل ثلاث من بوّابات أرض العدم، وتبقى البوابة الأخيرة والأهمّ، وهي موسم هجرة السوريين إلى المجهول.

المجهول أيضاً.. يأخذ الأحرار إلى المجهول
باسل خرطبيل على قائمة الغياب !

إعداد: فريق صور

اعتُقل باسل خرطبيل على أيدي المخابرات العسكرية في ١٥ مارس/آذار ٢٠١٢ وما زال رهن الإعتقال منذ ذلك الحين. بقي محتجزا بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ٨ أشهر في سجن المخابرات العسكرية في كفرسوسة وبعدها في سجن صيدنايا العسكري، حيث تعرّض طيلة ٣ أسابيع لشتى أنواع التعذيب من قبل القائمين على السجن، بحسب ما أخبر عائلته لاحقا. لم تتلق عائلته أية معلومات من المسؤولين عن مكان تواجده أو سبب اعتقاله حتى ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، حين نقلته السلطات إلى «سجن عدرا المركزي».

باسل خرطبيل سوري من أصل فلسطيني/ ٣٤ سنة، وهو مهندس حاسوب بنى مسيرته المهنية في تطوير البرمجيات والويب. قبل توقيفه، استخدم خبرته التقنية للمساهمة في تعزيز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات عبر الانترنت. تتضمن مشاريعه تأسيس «مبادرة المشاع الإبداعي» في سوريا، وهي منظمة غير ربحية تتيح للناس مشاركة أعمال فنية وغيرها عن طريق أدوات قانونية مجانية..

حصد خرطبيل عدداً من الجوائز بما فيها «جائزة مؤشر الرقابة على

حرية التعبير الرقمية» عام ٢٠١٣ لاستخدامه التكنولوجيا لتعزيز حرية وانفتاح الانترنت. كما أختير من قبل مجلة «فورين بوليسي» ضمن قائمة المفكرين الـ ١٠٠ الأهم في العالم لعام ٢٠١٢ «لاصراره، رغم كلّ الظروف، على سلمية الثورة في سوريا.

كما يعرف الجميع، أن المحاكم العسكرية في سوريا استثنائية وذات اجـراءات مغلقة وسريـة، لا تسمح بحق الدفاع. يروي معتقلون سابقون مثلوا أمام هذه المحاكم، أن المحاكمات كانت شكلية، تستغرق دقائق معدودة وتتجاهل تجاهلاً تاماً المعايير الدولية للحد الأدنى من الإنصاف. أثناء إحدى الجلسات الميدانية في ٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، استوجب قاضٍ عسكري خرطبيل لبضع دقائق، لكن الأخير لم يسمع عن أي جديدٍ في ملفه منذ حينه.

قال الناطق باسم المنظمات: «لطالما كان باسل في طليعة مناصري زيادة الشفافية في سوريا، على السلطات كشف مكانه فوراً ولمّ شمله مع أسرته».

وقّعت ٣١ منظمة عربية ودولية على بيان مشترك، طالبت فيه السلطات السورية بالكشف الفوري عن مكان مطوّر البرمجيات والمدافع عن حرية التعبير، باسل خرطبيل، الذي نقلته السلطات السورية، في ٣ من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، من سجن عدرا المركزي إلى مكان مجهول.. وتضمنت قائمة المنظمات الموقعة، منظمة العفو الدولية، والأورو-متوسطية للحقوق، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، و»فرونت لاين ديفندرز»، والأصوات العالمية، ومركز الخليج لحقوق الإنسان، وهيفوس، و»هيومن رايتس ووتـش»، ومعهد صحافة الحرب والسلام، و»مراسلون بلا حدود»، وغيرها.

(Z).. الحرف الذي حظره العسكر في اليونان

يوسف شيخو

في النصف الأوّل من ستينيات القرن الفائت شهدت اليونان حدثاً سياسياً بارزاً في تاريخ البلاد، أدّى إلى وصول المؤسّسة العسكرية إلى السلطة، ومن ثمّ تحكّمها في أدقّ تفاصيل حياة المواطن. تمثّل هذا الحدث في مقتل نائبٍ يساريٍّ بارزٍ، أثبت قاضي التحقيق المكلّف بالقضية ضلوع الحكومة في اغتياله، ولاسيما أطرافاً في الجيش والشرطة. يلتقط المخرج اليونانيّ-الفرنسيّ، كوستا غافراس، خيوط هذه الحادثة، ويبدأ بمعالجة أبرز تفاصيلها على مدار ١٢٧ دقيقة؛ ليحوّلها إلى واحدٍ من أهمّ الأفلام في تاريخ «السينما السياسية».

يبدأ غافراس الفيلم برصد استهداف الجنرالات ورجال الدين شخصيات من المعارضة، عبر مجموعةٍ من «المرتزقة» كان من مهامها الاعتداء على قيادات اليسار في حينها. ومن ثمّ يخوض في ملابسات اغتيال القياديّ غريغوري لامبرالس (إيف مونتان) في العام ١٩٦٣. إذ يُكلّف قاضي تحقيقات (جان لوي ترنتنيان) بمهمة الكشف عن ملابسات الجريمة. وهنا يعلّق غافراس بالقول: «لقد كان كريستوف زارتستاكيس يمينياً، ولهذا كلّفوه بهذه القضية. لكنه كان قاضياً شريفاً، فقد جعل تحقيق العدالة

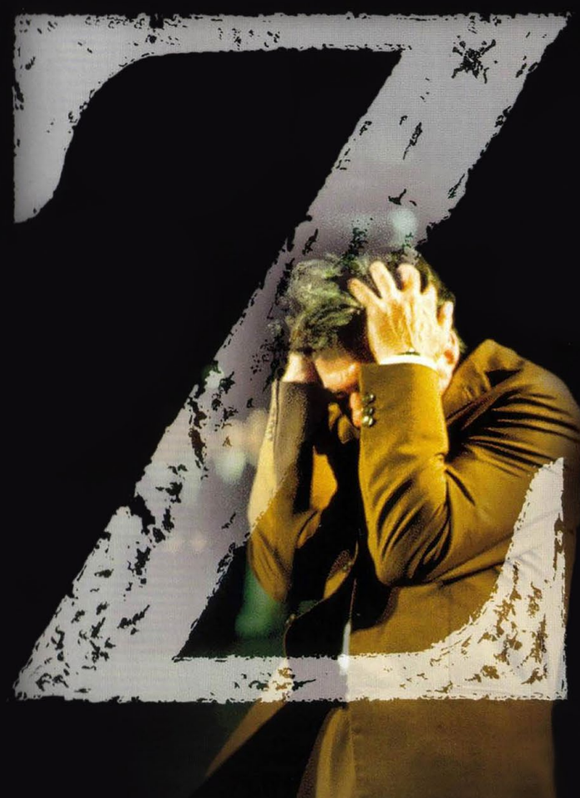

يسبق أيّ شيءٍ آخر».

بعد حادثة الاغتيال خرج المتظاهرون للتنديد بالجريمة وهم يردّدون حرف (Z)، ويعني في اللغة اليونانية «إنه حيّ». تطوّرت الأحداث واستقالت الحكومة، وكان نوّاب اليسار واثقين من الفوز في الانتخابات، لكن قبل إجرائها استولى الجيش على السلطة. واللافت أن السلطة العسكرية، وبعد تصفيتها من تبقّى من الخصوم، أصدرت جملةً من القرارات لعل أبرزها منع كتب سوفوكليس، وتولستوي، وأرسطو، وسارتر، وبيكيت، ودوستوفسكي، ومنع تدريس علم الاجتماع والرياضيات الحديثة، ومنع الموسيقى الشعبية والعصرية وحرية الصحافة، ومنع إطالة الشعر والملابس القصيرة، وكذلك أصبح الحرف (Z) محظوراً!

يعتمد هذا العمل على سيناريو مستمدٍّ من أحداثٍ واقعيةٍ لإعادة بناء حادثة اغتيال شخصيةٍ حقيقيةٍ (مأخوذٍ عن روايةٍ للكاتب اليونانيّ فاسيليس فاسيليكوس). وحصل على ثلاث جوائز «أوسكار»، من ضمنها أفضل فيلم أجنبيّ. وفي تعليقه على الجائزة يقول غافراس إنها «كانت اعترافاً بشرعية الفيلم. لقد بدا الأمر كما لو كانت هوليوود تدين الحكم العسكريّ في اليونان، الذي اعترفت به واشنطن وتعاونت معه». ويعدّ العمل بداية تيارٍ يعرف بـ»السينما السياسية»، سرعان ما امتدّ إلى أفلام «التيار العريض» في السينما الأمريكية. وكان غافراس، الذي يُطلق عليه لقب «مؤسّس السينما السياسية»، وهو من مواليد العام ١٩٣٣، لا يزال شاباً حين أخرج (Z) في ١٩٦٩.

يتحدّث غافراس عن تلك الوقائع بالقول إن العسكريين كانوا قد استولوا على السلطة في اليونان وأطاحوا بالديمقراطية، وكان إخراج الفيلم «تعبيراً عن احتجاجي على هذا. كنت أودّ أن أفضح حفنةً من العسكريين الأغبياء المتطرّفين المعادين للديمقراطية». ويضيف في أحد حواراته قائلاً: «كان الهدف الأساسيّ أن أظهر الرؤية السياسية للشخصية الرئيسية، النائب لامبرالس الذي اغتيل، وكانت تتلخص في الدعوة إلى نزع السلاح النوويّ، وتحقيق السلام والديمقراطية في دولةٍ كانت الديمقراطية غائبةً عنها تماماً». أثناء عملية الاغتيال يتلقى النائب لامبرالس ضربةً على الرأس تصيب المخ. ويعلّق غافراس على هذه الواقعة بأن «الفاشية، سواء بوعيٍ أو بدون وعي، تستهدف إصابة أهمّ جزءٍ في الإنسان، أي رأسه، الذي يأتي منه الفكر، خاصّةً إذا كانت أفكاره تعادي الفاشية». صُوّرت أحداث العمل في الجزائر، لا في اليونان، بسبب استحالة تصويره هناك. ويقول المخرج إن شركة (يونايتد آرتستس) موّلت الفيلم، ثم رفضته، لأنها «كانت تعتبر السيناريو مليئاً بالمشاهد التي يكثر فيها الحوار. وكانت أيضاً تخشى من مقاطعة أفلامها في اليونان إذا أنتجت الفيلم».

مؤتمر وسائل الإعلام السورية المطبوعة ٢٠١٥
دور الصحف ومكانتها في ظروف الحرب والمراحل الانتقالية الصعبة

شاركت مجلة صور بمؤتمر وسائل الإعلام السورية المطبوعة ٢٠١٥ الذي عقد برعاية الوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي (sfi) تحت عنوان «دور الصحف ومكانتها في ظروف الحرب والمراحل الانتقالية الصعبة»
استمر المؤتمر لمدة يومين في مناقشة القضايا المطروحة في اجندة الاجتماع والتي تمحورت حول : تقديم الدراسة حول وسائل الإعلام السورية المطبوعة لسوازيغ دوليه تم اعدادها سابقا مع رؤساء تحرير الصحف والمجلات السورية عن الصحافة السورية الجديدة المحصلة والتحديات والافاق.

تمحور المؤتمر حول دور الإعلام في فترات النزاع كما هو الحال في سوريا وكيف يمكنها أن تساهم في الإعداد لفترة ما بعد النزاع من خلال تقديم شروح وتفسير بهدف القيام بدور توعوي والتأثير في القارئ او في تهدئة الأمور وايجاد مكان للتنوع وحرية التعبير في أوقات الحروب من خلال مقارنة الوضع في سوريا بدول اخرى مرت أو لا تزال تمر بنزاعات

كما تطرق المؤتمرالى كيفية إيجاد التوازن بين الاعلام والاستقلال والالتزام والبروباجندا وتم مناقشة الضمانات التي يمكن لوسائل الإعلام وضعها للامتثال لأخلاقيات الصحافة والحيادية؟ كيف يمكن تحسين مصداقية الأخبار التي يتم إنتاجها.

بالاضافة الى مناقشة هيكلة المطبوعات وفرق التحرير وإضفاء الطابع الاحترافي عليها من خلال انتقال العاملون في وسائل الإعلام من دورهم كنشطاء إلى دورهم كصحفيين محترفين في أوقات الأزمات والانتقال السياسي الصعب، وكان هناك شبه اتفاق على ان الدورات التدريبية التي تقدم من قبل المنظمات الدولية لا تلبي احتياجات المؤسسات السورية ولا تاخذ تلك الاحتياجات في الاعتبار عند وضع البرنامج التدريبية.

كما كانت الطباعة والتوزيع في ظروف الحرب ضمن المواضيع التي تم تداولها وكيف يمكن تجاوز المخاطر والضغط للنشر والطباعة والتوزيع في مناطق تخضع للنزاع أو لسيطرة جهات مسلحة غير متسامحة مع وسائل الإعلام؟ وما هي المشاكل المرتبطة بإنتاج الصحف في تركيا ؟ وما هي الإمكانيات والقيود داخل سوريا؟ وقد كان رئيس تحرير مجلة صور المحاضر في هذه النقاشات تحدث فيها عن تجربة مجلة صور في الطباعة والتوزيع والصعوبات التي تواجه الاعلام من حيث انعدام بيئة قانونية والمخاطر التي تشكلها الفصائل المسلحة على العاملين في مجال التوزيع.

نماذج اقتصادية بديلة للاستعاضة عن المانحين

وفي الختام تطرق الحاضرون الى مصادر تمويل في فترات مضطربة ومتقلبة، ما هي الاستراتيجيات التي تطورها المطبوعات أو تدرسها لضمان استمراريتها؟ وكيف تضمن استقلالها تجاه المانحين؟ ما هي موارد التمويل المحتملة الأخرى؟ كيف يمكن تنويع هذه الموارد؟ وكان هناك شبه اتفاق حول اهمية ان تتحول هذه المطبوعات الى مؤسسات اعلامية والاهتمام بجوانب التسويق .

شبكة الشفافية السورية STN

ما يزال الفساد منتشراً في سوريا، وغياب الشفافية يعوّق قدرة جماعات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لتمثيل مجتمعاتهم، وبالتالي يهدد شرعية الثورة ويساهم بشكل مباشر وفي بعض الأحيان بشكل غير مباشر في إطالة عمر الصراع ويقوّض من نجاح أهداف الثورة . في الوقت نفسه، فإن معظم السوريين لا يدركون حقوقهم وواجباتهم لإخضاع ممثليهم للمساءلة. إضافة إلى أنه لا توجد مساحة مفتوحة وآمنة للسوريين للتعبير عن همومهم وقناعاتهم المتعلقة بهيئات الحكم المحلية الناشئة.

• انطلق العمل في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وباقي أركان الحكم الرشيد منذ ٣ سنوات حيث عمل البرنامج ضمن ٣ مشاريع
• انتشرت في جميع أرجاء سورية لتساهم في تعزيز الشفافية لدى الحكومات والسلطات المتنوعة في كافة المدن بالإضافة إلى المجتمع المدني والمنظمات القائمة بخدمته
• واستهدف البرنامج المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد
• وتعتبر شبكة الشفافية السورية STN هي أحد مخرجات برنامج الشفافية وهي شبكة من المستهدفين والمهتمين والمتفاعلين مع مفهوم الحوكمة، عضويتها غير ثابتة وتعتمد على قدر التفاعل مع نشاطاتها وتدار من قبل مختصين سوريين
• المشروع الأول نفذ في شباط ٢٠١٣ / عمل المشروع في دمشق وريفها مع ناشطين مدنيين وأفراد مستقلين على التوعية بمكافحة الفساد وتطبيق الشفافية، وكانت نتائج المشروع أن قام المستهدفون برصد بعض حالات الفساد وقياس مستوى تطبيق الشفافية في مناطق عملهم.
• وفي المشروع الثاني تشرين الأول ٢٠١٣ / زاد الانتشار أكثر في هذا المشروع حيث استهدفت المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد وخاصة النازحين منهم داخلياً، وذلك في المناطق التالية: حلب – إدلب – الحسكة – دير الزور – اللاذقية - حماه – درعا – دمشق وريفها، وعملت معهم على أهمية التقارير في المؤسسات وتطوير وسائل الإفصاح المستخدمة، هذا ما يخص المؤسسات، بالمقابل تم استهداف العامة بحملات توعية مشتركة مع المؤسسات التي تدربت خلال المشروع.

• المشروع الثالث في تشرين الثاني ٢٠١٤ / تعمل الشبكة على زيادة قدرة مستهدفيها من مؤسسات ومنظمات وأفراد متفاعلين مع برامجها خاصة، والمؤسسات الحكومية عامة، وينقسم المشروع إلى ٣ مراحل (أولية – متوسطة – احترافية) يستخدم ضمن المشروع عدة آليات للعمل: "ورشات تدريبية – حملة توعية – أبحاث "
• استراتيجية عمل شبكة الشفافية تعتمد على فتح قنوات تواصل واسعة داخلية ضمن المؤسسة، وخارجية بين المؤسسات السورية ومحيطها من مستهدفين ومانحين وشركاء ومهتمين بغاية تعزيز الشفافية الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات، والحد من انتشار الفساد وتقليص حجمه الى أصغر حد ممكن، وتستخدم الشبكة عدة آليات لتحقيق هذا الهدف:

١. ورشات تدريبية
٢. حملات توعية
٣. أبحاث ودراسات
٤. جلسات نقاش
٥. دعم مبادرات

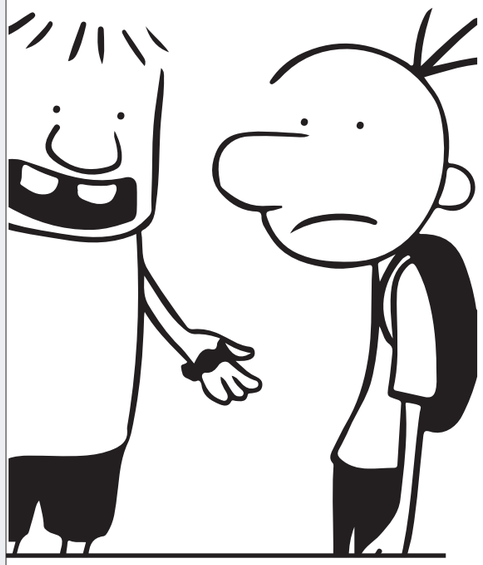

من مذكرات فتى

ملاذ الزعبي

- قاربت شهور الصيف على الانتهاء. قرّر المشرفون علينا في معهد الأسد لتحفيظ القرآن، الكائن في حيّ المطار بمدينة درعا، إجراء مسابقة ختامية لحفظ القرآن. وأعلنوا فترة أسبوعين ستكون دروسنا اليومية فيها مجرّد مراجعة لما حفظنا تحضيراً لليوم العظيم. كان الخبر سارّاً بالنسبة إليّ، فعدم حفظ المزيد من آيات الذكر الحكيم يعني القدرة على المراوغة أمام الوالد في المنزل. أسبوعان كاملان كان الوالد يعتقد خلالهما أنني أثابر على درسي الدينيّ اليوميّ، فيما كنت أقضيهما في باحة قريبة من المسجد ألعب الفطبول مطبقاً مقولة السيد الرئيس «إني أرى في الرياضة حياة». كان أساتذة المعهد يرونني من بعد أركل الكرة وأصرخ وأجري غير عابئ بشيء، ويهزّون رؤوسهم أسفاً على ضلالي المؤقت. جاء موعد المسابقة. كنت ضمن المشاركين في فئة حفظة جزأين من القرآن الكريم- جزأي عمّ وتبارك. تربّعتُ بخشوع مقابل الأستاذ المشرف الذي اختار أصعب سورة في جزء «تبارك» لأتلوها عليه غيباً، وهي سورة «الجنّ». بدأت التلاوة: قل أوحي إليّ أنه استمع نفرٌ من الجنّ...

كان المشرف ممتعضاً من ترتيلي الجيد واستذكاري الممتاز. حاول الردّ بأن طلب مني أن أكمل من منتصف السورة الأصعب في جزء عمّ- سورة «المطففين»، فاستأنفتُ من حيث توقف: كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون.. كان الأخ المشرف يداعب لحيته بامتعاض وهو يستمع إليّ أكرّ أمامه الآيات كشريط تسجيل. بعد أيام تمّ إعلان النتائج: ملاذ الزعبي في المركز الثاني لفئة جزأي عمّ وتبارك رغم عدم ارتكابه أيّ خطأ، ولكن تمّ إنزال مرتبته لعدم حضوره والتزامه في الأسبوعين الأخيرين.

- ضمن سياق دروس تحفيظ القرآن ذاتها، وفي معهد الأسد ذاته، كنت مرّةً أرتدي قميصاً رياضياً يبدو فضفاضاً بعض الشيء، وقد طبعت عليه صورة لماركة بسكويت شهيرة. لفت القميص وطبعته نظر المشرف الذي بادر إلى سؤالي عنه، فأخبرته فخوراً أنني ربحته خلال شرائي لبسكويتة قبل عدّة أيام. نظر إليّ شزراً وأخبرني أن هذا نوعٌ من القمار، وأن ما ألبسه حرامٌ شرعاً، طالباً مني عدم ارتدائه مرّةً أخرى، وهو ما كان، إذ توقفتُ عن ارتدائه خلال دروس القرآن، وواظبت على ارتدائه في مباريات كرة القدم بالحارة.

- من أوائل صدمات البورنو التي تعرّضت لها عثورُ ابن الجيران على كلمة «قضيب» مترجمةً إلى الإنكليزية في قاموس الجيب «المورد القريب» خلال الصف السادس الابتدائيّ. لا تغيب عن ذهني لغاية اليوم طقوس الجلسة التي أحضر فيها القاموس الصغير ليفتح على صفحة يبدو أنه يعرف مكانها جيداً، لأرى سطراً تمّ تلوينه بلون قلم الفلوماستر الفوسفوريّ: قضيب، عضو الرجل الجنسيّ Penis. سأعثر لاحقاً على حلمة الثدي باللغة الإنكليزية أيضاً.

- كان مجذوب مدينة درعا الأشهر يدعى «منيزل». ومنيزل، بالإضافة إلى أزيائه الغريبة ومعاركه الدائمة مع أطفال المدينة الذين كانوا يلاحقونه من حيٍّ إلى حيّ، كان -برأي كثيرين- مجرّد عنصر أمنٍ متخفٍّ بشخصية مجذوب. وكانت هذه التهمة تطال: أعضاء نقابة الأطباء، بائعو الدخان في الكراج القديم، مدرّسو مادة الفيزياء، أصحاب عربات الفول وعرانيس الذرة، حرّاس مرمى فريق الشعلة لكرة القدم، شاغلو مركز الجناح الأيسر في فريق الشعلة لكرة اليد، سائقو حافلات الهوب هوب على خطّ درعا-دمشق، وغيرهم. لكن أهمّ ما كان يميّز منيزل هو تصريحاته السياسية العلنية التي كان يصرخ بها في وجه الأطفال خلال استفزازهم له، عباراتٌ عجيبةٌ غريبةٌ تشبه خطاب تيار الممانعة، من قبيل: «سفينة إيرانية طلّعتها من تحت الأرض»، «خمسة وعشرين سنة قضيتها بفلسطين». إلخ.

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

غرافيتي في احدى مدارس جنوب دمشق

Graffiti in a schools in the south of Damascus